



## السياسة الضريبية المستدامة

### الجزء الثاني



إعداد  
د. شكري رجب العشماوي  
مدير قسم الدراسات والسياسات المالية

المراجعة والاعتماد  
الأستاذة آمنة سالم الجابري  
مدير إدارة الدراسات المالية

دراسة شهر فبراير 2023



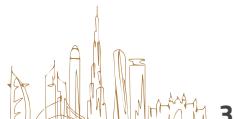
# المحتويات

- 4 - مقدمة 1
- 4 - تعريف السياسة الضريبية وقواعدها
- 4 - أهداف السياسة الضريبية
- 6 - عناصر السياسة الضريبية المستدامة
- 19 المراجع



## السياسة المالية المستدامة (2)

تعد السياسة المالية أهم أدوات الحكومات لإدارة النشاط الاقتصادي، وهي ترتبط بحجم الحكومة ودورها في الحياة الاقتصادية وطبيعة هذا الدور كما ترتبط بالنظام الاقتصادي المتبعة والأيديولوجية التي يعتمد عليها، ولقد تزايدت مسؤوليات الحكومات في السنوات الأخيرة تجاه تطوير سياساتها الاقتصادية بكل مكوناتها في جانب الإيرادات والنفقات وأيضاً سياساتها الاقتصادية بشكل عام حتى تتمكن من زيادة مواردها وترشيد وتبعية الموارد وإنفاقها بكفاءة لضمان تحقيق الأهداف المخططة للسياسة المالية وبالتالي أصبحت الحكومات مطالبة الآن بجانب وضع الأطر التنظيمية والقانونية التي تؤمن حقوق الأفراد والشركات وتتضمن العقود وضبط الجودة وتوفير المعلومات وترقية الخدمات والبنية الأساسية أن تنفذ سياسة مالية فعالة قادرة على تعبيئة موارد مالية بشكل كاف لتمويل الخدمات العامة ومشاريع التنمية وتمتلك القدرة على تخصيص هذه الموارد وإنفاقها حسب الأولويات الاستراتيجية وأهداف السياسة العامة ووفقاً لمتطلبات الانضباط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي وما يستلزم ذلك من نظم وترتيبات مؤسسية حكومية تحدد السبل المثلث لاستخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف العامة وأطر محفزة للموارد البشرية الحكومية لتنفيذ القوانين والمهام الموضوعة بكفاءة واقتدار لرفع كفاءة وإنتاجية الإنفاق الحكومي وتقديم خدمات عامة على أعلى مستوى تستعرض هذه الدراسة المستدامة في السياسة المالية من خلال مباحثتين الأول يتناول السياسة المالية بشكل عام وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة بينما يتناول المبحث الثاني السياسة الضريبية المحققة للاستدامة وقد حرصنا على تنسيق الموضوع بشكل جيد بحيث يصل القارئ المتخصص ونظراً لأهمية وقيمة هذا الموضوع ارتبينا نشر الدراسة على قسمين بالتتابع خلال شهري نوفمبر 2022 وفبراير 2023

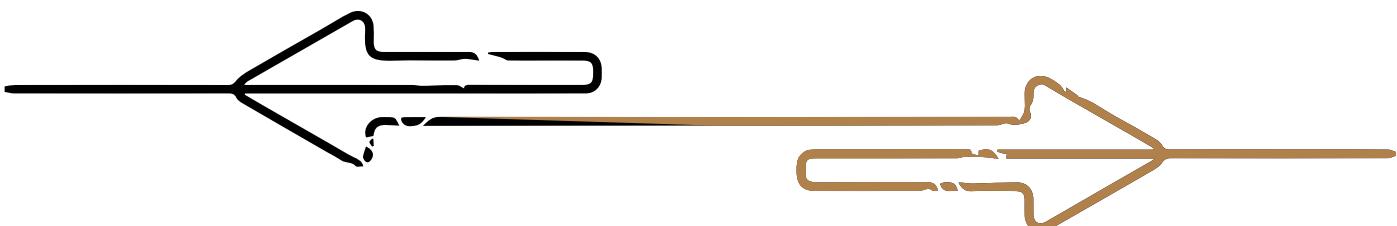


## 1 - مقدمة

يعد تحصيل الضرائب والرسوم طريقة أساسية للبلدان لتوليد الإيرادات العامة التي تجعل من الممكن تمويل الاستثمارات في رأس المال البشري والبنية التحتية وتوفير الخدمات للمواطنين والشركات وتقدير الدراسات فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية بحوالي 2.5 تريليون دولار سنويًا. وعليه يتعين سد هذه الفجوة التمويل عن طريق زيادة استثمارات القطاع الخاص في الاستدامة، الأمر الذي يتطلب سياسات ضريبية مناسبة لخلق الحوافز المطلوبة وبالتالي تلعب الضرائب دوراً رئيسياً في جعل النمو مستداماً ومنصفاً، لا سيما في سياق أزمة COVID-19، ومن خلال جهود مثل "تخضير" الأنظمة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وتجنبها.

لا يزال العديد من البلدان تكافح من أجل جمع عائدات كافية لتمويل تنميتها. يجب على البلدان التي تجمع ضرائب أقل من 15% من الناتج المحلي الإجمالي زيادة تحصيل إيراداتها من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين والشركات. هذا المستوى من الضرائب هو نقطة تحول مهمة لجعل الدولة قابلة للحياة ووضعها على طريق النمو. اعتباراً من عام 2018، كان 48% من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية البلدان المختلطة و69% من البلدان المتدينة الهشة تحت خط الأساس البالغ 15% يؤدي تسهيل دفع الضرائب إلى تحسين القدرة التنافسية. ترتبط النظم الضريبية المعقدة للغاية بمستويات عالية من التهرب الضريبي، وقطاعات غير رسمية كبيرة، ومزيد من الفساد، واستثمارات أقل، يجب أن تسعى أنظمة الضرائب الحديثة إلى تحسين عمليات تحصيل الضرائب مع تقليل العبء الواقع على دافعي الضرائب للامتثال لقوانين الضرائب هناك حاجة للتأكد من أن النظام الضريبي عادل ومنصف، تحتاج الحكومات إلى تحقيق التوازن بين أهداف مثل زيادة تعبيئة الإيرادات والنموا المستدام وخفض تكاليف الامتثال مع ضمان أن يكون النظام الضريبي عادلاً ومنصفاً. تشمل اعتبارات الإنفاق فرض الضرائب النسبية على الفقراء والأغنياء؛ دافعي الضرائب من الشركات والأفراد؛ المدن والمناطق الريفية؛ القطاعات الرسمية وغير الرسمية، دخل العمل والاستثمار؛ وكبار السن والأجيال الشابة.

في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم وارتفاع المنافسة بين الدول والمشروعات الاقتصادية أصبح من واجب هذه الدول وضع خطط وسياسات تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وذلك بتوفير البيئة المناسبة بالنسبة للمشروعات القائمة والعمل على جلب رؤوس الأموال الأجنبية، ولن يتّأقى هذا إلا من خلال وجود إصلاحات تمّس جميع القطاعات الاقتصادية. ولعل من بين السياسات التي يجب على الدول إصلاحها ومتراجعتها نجد السياسة الضريبية باعتبارها أحد أدوات الضبط الاقتصادي ودورها في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، سواء من حيث فعاليتها في تمويل الخزانة العامة للدولة، أو مساحتها في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تشجيع الاستثمار وتعبئته الأدخار وترشيد الاستهلاك وترقية الصادرات، والتوزيع العادل للدخل وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن والمساهمة في حل بعض المشاكل الاجتماعية، إضافة إلى فعالياتها في الحد من التلوث وتحقيق إيرادات لتمويل الأنشطة الصديقة للبيئة. نستعرض في هذا المبحث:



## 2 - تعريف السياسة الضريبية وقواعدها:

إن اختلاف أهداف السياسة الضريبية بين الدول أو داخل الدولة ذاتها أدى إلى تعدد تعاريفها، فنجد من يرى أن السياسة الضريبية تعني الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي على مختلف المستويات وهي تسعى إلى تحديد وتدمير حجم الإيرادات الكافية لتغطية احتياجات الاقتصاد، وكذا إحداث التوازن الاقتصادي بقدر الإمكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع الأعباء العامة على الأفراد حسب قدرتهم. والاستفادة من جميع الخدمات على السواء ومن الباحثين من يرى أن السياسة الضريبية تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي بقصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية. كما تعرف أيضاً على أنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخطط لها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.

وهناك من يعتبر أن السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية لما تحققه في مجال التنمية الاقتصادية لأنها تعد عنصراً من العناصر التي تؤثر على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى كل الأدوار الفعالة لكل ضريبة في الإطار العام للهيكل الضريبي من حيث أثر كل ضريبة بمجمل الدخل المحلي. من خلال التعريف السابق، يمكن اعتبار السياسة الضريبية أداة من أهم أدوات السياسة المالية، تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامجها الاقتصادية، وتنفيذ المشاريع الاستثمارية وتطوير الخدمات العامة وتسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ولذلك فهي تتسم بأنها مجموعة متسعة ومتكاملة ومتراقبة من البرامج تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها وهي جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهدافها، من هنا يمكن القول أن السياسة الضريبية تعتبر مرآة عاكسة لدور الدولة.

**من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، يجب أن تتركز السياسة الضريبية لأية دولة على مجموعة من القواعد أهمها:**

- ✿ تحديد الأهداف ذات الأولوية للنظام الضريبي للدولة، و خلال فترة زمنية محددة دون تجاهل الواقع السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي داخلياً وخارجياً.
- ✿ التنسيق بين السياسة الضريبية وباقى السياسات الاقتصادية الأخرى.
- ✿ التقليل من التناقضات الناجمة عن قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها من ذلك التوسع في منح الامتيازات الضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية قد يكون على حساب الهدف المالي للضريبة.
- ✿ التوليف والمزج المناسب بين أدوات السياسة الضريبية عند تحديد الهيكل الضريبي.



### 3 - أهداف السياسة الضريبية:

يتمثل دور الضريبة ومنظومتها في الجانب الاقتصادي باعتباره أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة على حد سواء، حيث تعد الضرائب أهم مصادر الإيرادات والدخل القومي وأحد الركائز الأساسية التي تضمن الدولة من خلال زيادة ميزانيتها، إضافة إلى أن ما تقدمه عن طريق الإعفاءات والحوافز الضريبية لتشجيع المشروعات على مزاولة الأنشطة المرغوب فيها اقتصادياً أو على توظيفها في المدن الجديدة أو النائية أو على إنتاج السلع الموجهة للتصدير. وفي المقابل يمكن من خلال تقرير معامله ضريبية متشددة مقاومه للأنشطة التي تضر بالاقتصاد القومي أو التي لا تلائم مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة، وذلك بفرض أسعار ضريبية مرتفعة على هذه الأنواع من الأنشطة أو حرمانها من الحوافز الضريبية، ومن هذا القبيل على سبيل المثال فرض ضرائب مرتفعة على صناعة السيارات في بعض الدول للحد من التوسيع فيها وتمكن صناعات أخرى أساسية ترى الدولة ضرورة تنميتها.



فالتنمية في المجال الاقتصادي هي تلك العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن فضلاً عن إحداث تغيرات هيكلية أو جذرية في هيكل الاقتصاد، وتساهم النظم الضريبية والسياسات المالية بفعالية في إنعاش هذا النوع من التنمية من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة لقد أدى توسيع تدخل الدولة إلى التوسيع في وظائف السياسة الضريبية، وبالتالي أدلة تمويلية، أصبحت تؤدي دورا هاما في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهذا من أجل تحقيق العديد من الأهداف المتمثلة في:

**3-1 تكوين رأس المال** يعتبر تكوين رأس المال من أهم محددات النمو الاقتصادي، وللسياسة الضريبية دور فعال في زيادة معدله وذلك من خلال التأثير على كل من المدخرات وحجم الاستثمار، وذلك من خلال منح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، التي تؤدي إلى زيادة الدخل لدى الأفراد والمستثمرين، وبالتالي إمكانية زيادة الاستثمارات. كما أن زيادة في ضرائب الإنفاق تعمل على زيادة معدل المدخرات، على عكس فرض الضرائب التصاعدية التي تؤدي إلى تقليل تكوين رأس المال، وذلك بسبب انخفاض المدخرات. وتؤدي السياسات الضريبية وحوافزها دورا هاما في جذب وتحسين مناخ الاستثمارات داخل الدولة حيث تقدم عدداً من المزايا التي تعمل على تشجيع المشروعات والاستثمار في مجالات مرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً للدولة. ومن الصور التي تتخذها تلك السياسات الضريبية في تنمية وجذب الاستثمار من خلال الحصول على إعفاء ضريبي دائم أو محدد المدة وتطبيق سعر ضريبي مخفف على الأرباح التي تتحقق من المشروع أو النشاط المرغوب فيه



والسماح ببعض الخصومات التي تخفض من وعاء الضريبة كذلك الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على المعدات أو الآلات والمakinat والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري وتكون لازمه لإنشائه أو تشغيله أو التوسيع فيه طوال فترة حياة المشروع ولفتره محددة. وتكمن أهمية الاستثمار في زيادة الإنتاج أو الانتاجية مما يؤدى إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وتوفير خدمات للمواطنين والمستثمرين، وتقليل معدل البطالة وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة، فالإعفاءات الضريبية إذن تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بصفه عامه.

### **3-2 سرعة التطور التكنولوجي**

يساهم كل من التعليم والتدريب في إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الدول، وتأثر السياسة الضريبية في سرعة التطور التكنولوجي من خلال تفضيل طرق إنتاجية معينة على أخرى، فمثلاً الإعفاءات أو التخفيفات من بعض الرسوم الجمركية على الأجهزة والمكونات التكنولوجية، والإعفاء من رسوم تسجيل براءات الاختراع أو من إعفاء دخول بيعها ولو جزئياً، من شأنها التشجيع على التجديد وتسريع وتيرة التطور التكنولوجي، وإن كان في الدول المختلفة التي تستورد التقنية، لا تؤثر الضرائب بصورة محسوسة على حجم النشاط البحثي بالمقارنة مع ما يحدث في الدول المتقدمة.

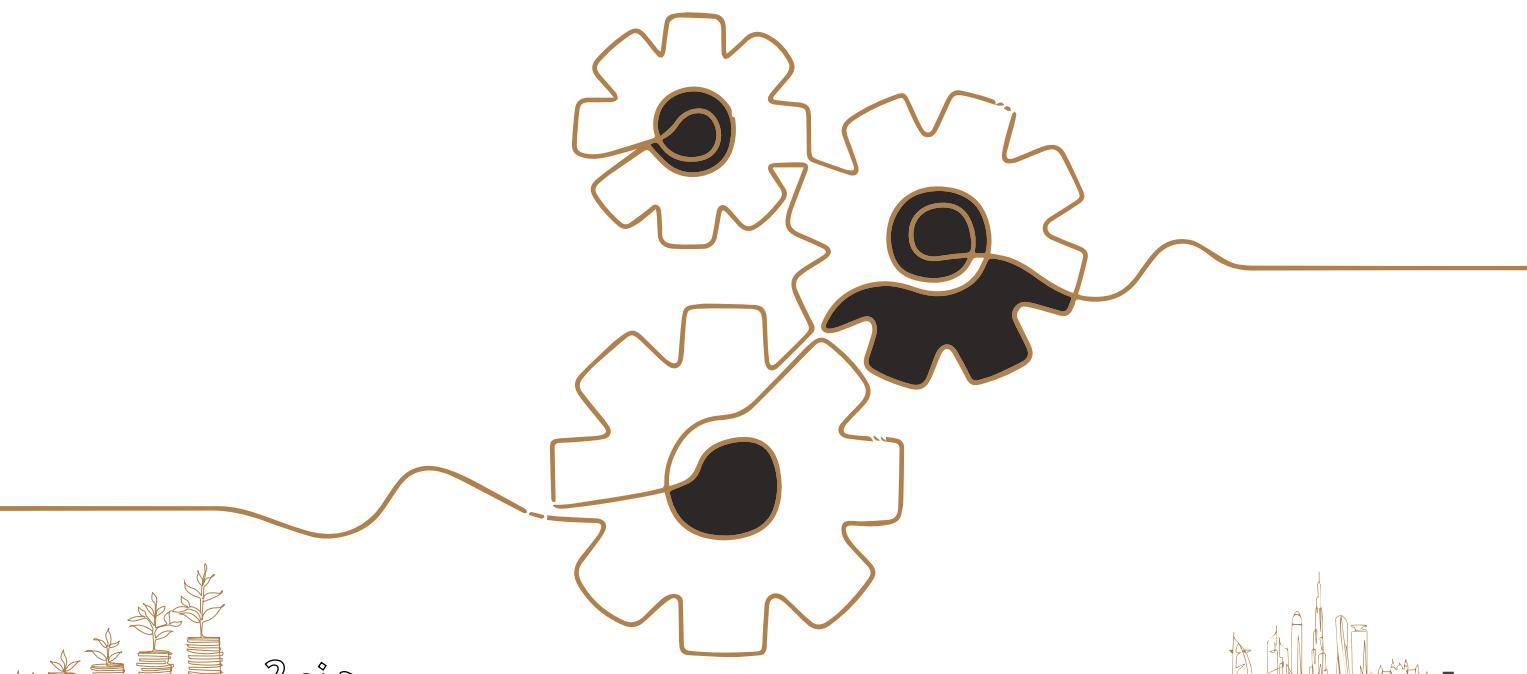
### **3-3 تحقيق الاستقرار الاقتصادي**

لا نقصد بالاستقرار تحقيق الثبات، وإنما تحقيق عدم حدوث اضطراب في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة فهدف سياسة الاستقرار في مجتمع ينمو هو تحقيق الاستقرار في معدل النمو وليس العمل على ثبات حجم الدخل القومي، ويتحقق الاستقرار الاقتصادي باستقرار كل من مستوى الأسعار ومعدل النمو الاقتصادي، وأيضاً الاستقرار في التوظيف، وتتوقف فعالية السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على ما يلي:

- توفر عناصر نوعية ضمن النظام الضريبي تمكن الدولة من زيادة في معدلات الضريبة وتوسيع الوعاء الضريبي بما لا يتجاوز الطاقة الضريبية للمجتمع.

- مدى حساسية ومرنة النظام الضريبي حيث يقصد بحساسية الضريبة مدى استجابة حصيلتها للتغيرات الاقتصادية أما مرنة الضريبة فتعني مدى استجابة الحصيلة الضريبية للتغير في معدل الضريبة أو في التنظيم الفني للضريبة.

تستخدم السياسات الضريبية في إزالة الفوارق بين مختلف جهات الدولة وتطوير المناطق النائية في سبيل تنمية وطنية متوازنة، إضافة إلى فتح هذه المناطق نصيباً معقولاً من الدخل الوطني في توزيع الأنشطة الاستثمارية، وستعمل السياسة الضريبية في هذا الصدد عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية لتوجيه عناصر الإنتاج نحو



جهات محددة، ومن أجل ذلك تستعين الدولة بفرض ضرائب أقل مقارنة بباقي المناطق.

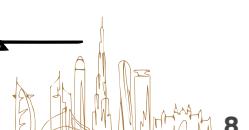
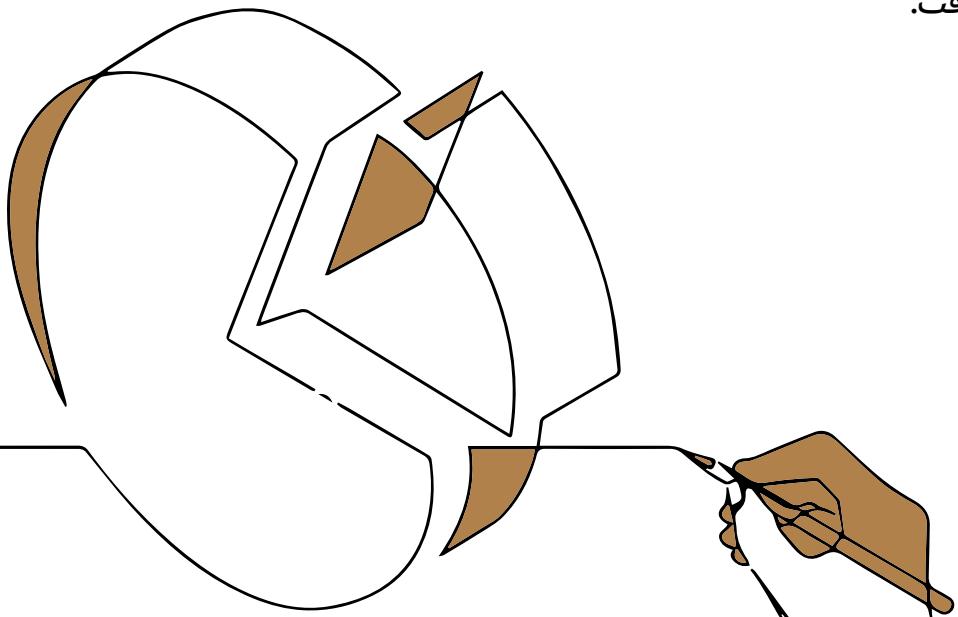
### 3-4 توجيه الاستهلاك

تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، هذا يعني أنه كلما فرضت ضرائب مرتفعة على بعض السلع الضارة أو الكمالية مثلاً يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، إلا أن هذا الانخفاض لا يتم دفعه واحدة بل يتفاوت من سلعة إلى أخرى، والعكس إذا فرضت ضرائب منخفضة على بعض السلع فهذا يؤدي إلى تشجيع استهلاكها.

### 3-5 تصحيح إخفاقات السوق

يقصد بإخفاق السوق عجز السوق التنافسي عن تخصيص الموارد بكفاءة، وعدم قدرته على تحقيق العدالة في توزيع الدخول، فالسوق الذي يعمل على تخصيص جيد للموارد هو سوق المنافسة الكاملة، إلا أن هذا السوق غير موجود على الواقع. ولهذا نجد الأسواق غير التنافسية عاجزة عن تخصيص كفاءة للموارد وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين مقارنة بالتكاليف التي يتحملها المجتمع ككل، ذلك أن هناك ميلاً نحو انخفاض التكاليف الخاصة، في حين أن التكاليف الاجتماعية ما فتئت تزداد وتمثل في تكاليف التلوث الصناعي والضجيج، تدهور البيئة والتربة، التصحر، انكماش طبقة الأوزون الخ.

ونتيجة لهذه الآثار السلبية، أدركت الدول وجود علاقة ما بين النشاط الاقتصادي والبيئة وأخذت هذا في الحسبان عند وضع سياساتها الاقتصادية. ولتصحيح هذه الآثار السلبية يبرز دور الدولة في التدخل عن طريق سياستها الضريبية يهدف رفع التكاليف الخاصة، وفي هذا المجال تفرض الضرائب على استهلاك النفط ورسوم على استخدام الطرق العامة، ولتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تكون هناك إدارة حكيمة للموارد، والتوزيع العادل للمنافع وتحفيض الآثار السلبية الناتجة عن عملية النمو الاقتصادي على الأشخاص والبيئة وبناء رأس المال البشري. ويمكن للضريبة أن تشكل أداة فعالة لمعالجة مشاكل البيئة، فمثلاً نجد الضريبة على المنتجات الكيميائية والبترولية قد يقلص الخطر الذي يهدد طبقة الأوزون كما يعمل على تحفيض حدة تلوث البيئة. للاحظ أن الضريبة تلعب دوراً هاماً في تصحيح إخفاقات السوق، إلا أنه من الصعب جداً تحقيق نمو صناعي والمحافظة على البيئة في نفس الوقت.



### 3-3 زيادة تنافسية المشروعات

تؤثر الضرائب على تنافسية المشروعات من خلال التأثير على عوامل الإنتاج أي على رأس المال والأيدي العاملة والمواد الخام، حيث نلاحظ أن ارتفاع الضرائب المباشرة تؤدي إلى تقليل أرباح المشروعات، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنتاج والعكس صحيح، كما أن ارتفاع الضرائب على أجور العمال وعلى سلع الاستهلاك الضرورية تعمل على تخفيض الميل للعمل، ويوضح ذلك جلياً في قلة الساعات الإضافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قلة الطلب على السلع والخدمات تجبر المنتج على تخفيض الإنتاج، وبالتالي توظيف عدد قليل من العمال، لكن التقليديين يرون بأن الضريبة ليست عبء بل حافز يشجع على العمل، ويبроверون ذلك بأن الضريبة تؤدي إلى خفض دخل المنتجين. ومن أجل محافظة المنتجين على هذا الدخل يلتجئون إلى رفع الإنتاجية والتوسيع في الإنتاج، وبالتالي تكون الضريبة قد ساهمت في جعل صاحب المشروع يزيد في الإنتاج. وتؤدي الضريبة على أجور العمال إلى إضعاف الميل للعمل، لكن بالمقابل قد تدفع العامل إلىبذل مجهود إضافي قصد تعويض ما اقتطع منه عن طريق الضريبة، وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج. ومع ذلك فقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا الرأي أهمها:

- أن عدد الضرائب محدود، ومعدلاتها كانت معقولة في ذلك الوقت، هذا ما أدى إلى أن تكون الضريبة حافزة على الرغبة في العمل، بالإضافة إلى أن الضرائب تلعب دوراً محظياً إذا ما توفرت مرونة طلب الأفراد على الدخل، وأخيراً يجب التمعن في نوع الاستهلاك الذي فرضت عليه الضريبة، لأن نوع الاستهلاك الذي يؤدي فرض الضريبة إلى الحد منه، فإذا تعلق الأمر بالحد من سلعة ضرورية، فإن الدافع إلى زيادة الدخل يكون أقوى منه في حالة ما إذا تعلق الأمر بالحد من استهلاك سلعة غير ضرورية من هنا يمكن القول أن انخفاض الضرائب يؤدي إلى زيادة الإنتاج وذلك من خلال انخفاض أسعار عوامل الإنتاج والتي تؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج الكلية. ولهذا نجد الدول سعيًا لزيادة تنافسيتها على مستوى الأسواق الخارجية، تقوم بإعفاء منتجات التصدير من الرسوم والضرائب.



**3-7 توجيه قرارات أرباب العمل فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها**، ذلك أن الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات ونوعية العمل، حجم المدخلات، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما تستعمل الدولة الضريبية كوسيلة لتحقيق التوازن القطاعي للاستثمار، وذلك بفرض ضريبة أقل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، مما يجعل المستثمرين يتوجهون للاستثمار في المجالات الغير مرغوب فيها.

وستستخدم الضريبة أيضاً في تحقيق التوازن المكاني للاستثمار وذلك من خلال توجيه عناصر الإنتاج نحو المناطق غير المرغوب فيها وذلك عن طريق منح إعفاءات وتخفيضات ضريبية للمشروعات التي تعمل في المناطق النائية مما يسمح بتنقل عوامل الإنتاج إلى الأنشطة الاقتصادية التي يقل العبء الضريبي فيها، حيث دائماً تسعى موارد الإنتاج إلى الانتقال إلى أماكن يمكن استغلالها في أكثر الوجوه ربحية ومن هنا يمكننا القول أن للضريبة دور فعال في توجيه وتشجيع الاستثمار، ولهذا السبب لجأت الكثير من الحكومات إلى تعديل أنظمتها الضريبية.

### 3-8 إعادة توزيع الدخل

قد ينتج على فرض الضريبة خلق نوع من التفاوت بين فئات المجتمع، حيث يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة، باعتبارها أشد عبئاً على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الأدخار، و تعمل كل من الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع نظراً لأهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لها، مستخدمة في ذلك سياساتها الضريبية التي تلعب دوراً هاماً في تحسين توزيع الدخل، وذلك من خلال تكييف أدواتها للتأثير بفعالية في أسباب سوء توزيعه، ولضمان نجاحها يجب أن تتصف كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالتصاعدية، حيث تفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخول المرتفعة وتخفيضها على أصحاب الدخول المنخفضة، ونشير أنه عند تحديد أثر الضريبة على توزيع الدخل يجب أن يؤخذ الهيكل الضريبي بكامله دون التركيز على ضريبة معينة وإغفال الضرائب الأخرى التي يضمها هذا الهيكل.



وقد أشارت دراسة حديثة متعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، وحقوق الإنسان، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى وجود صلات مختلفة بين التدفقات المالية غير المشروعة وحقوق الإنسان. وينطبق أيضاً كثيراً من هذه الصلات انتظاماً محدداً على التجاوزات الضريبية، فهذه التجاوزات أولاًً وقبل كل شيء تخرب الحكومات من الموارد المطلوبة للإعمال التدريجي لحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه وخدمات الصرف الصحي، فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية بما فيها إمكانية الوصول إلى العدالة والمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة وحرية التعبير والأمن الشخصي.

### 3-9 توجيه المعطيات الاجتماعية

تلعب الضريبة دوراً هاماً في معالجة بعض المشاكل الاجتماعية، فيمكن استخدامها لمعالجة أزمة السكن عن طريق إعفاء رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع من الضرائب، كما تساهم في معالجة بعض الظواهر الاجتماعية التي تسيء إلى صحة الأفراد، كالتبغ والكحول وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على صنعها أو بائعوها



إلى غير ذلك، ويعد مبدأ العدالة الجبائية أداة اجتماعية هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتجلى العدالة الجبائية في مبادئ أو قواعد تهم التنظيم الضريبي وتمثل في أربعة عناصر تبعاً لتصنيف آدم سميت وهي: المساواة والعمومية واليقين والملازمة وإلى جانب هذه المبادئ التي قارب بها آدم سميت العدالة، هناك جوانب أخرى لهذه الأخيرة، وتجسد من خلال التمييز بين نوعين من العدالة:

- **العدالة العمودية:** وتقضي التشخيص والتصاعد الضريبي أي تحويل الدخول المرتفعة عبئاً أكثر من الدخول المنخفضة أي معاملة الملزمين من ذوي الأوضاع الاقتصادية غير المماثلة.

- **العدالة الأفقية:** إخضاع أو معاملة الملزمين ذوي الأوضاع المماثلة معاملة ضريبية مماثلة. وفي هذا الإطار تعتبر العدالة الضريبية أدلة اجتماعية تدخلية من خلال توزيع الدخول. وسيماً لوضع نظاماً للإعفاءات والتخفيفات حفاظاً على الحد الأدنى للمعيشة، فقد أصبح من الضروري اليوم تحديد إستراتيجية ضريبية لتعزيز موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية. وفي جميع الحالات ينبغي النظر إلى الضريبة باعتبارها أداة مالية اقتصادية ذات مفهوم اجتماعي.

### 3 - 10 مواجهة الفقر والحد منه

تعد مشكلة الفقر من المشكلات العالمية ذات أبعاداً وامتدادات اجتماعية متعددة، وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت في حجمها والأثار المترتبة عليها، هذا وأشارت بعض التقديرات إلى أن حوالي خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم على أنهم فقراء تنقصهم الحدود الدنيا من فرص العيش الكريم. ويمكن استخدام السياسات الضريبية في مجال مكافحة الفقر كونها أدوات لتوفير موارد إضافية بطريقة لا تجعل الفقر أسوأ أو النمو الاقتصادي أبطأ، بحيث تساهم في تقليل حد التفاوت في توزيع الدخول من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل وذلك ليتم بعد ذلك توزيعها عن طريق الخدمات العمومية ومنح إعانات البطالة والتي يستفيد منها أصحاب الدخول المنخفضة لا سيما الفقراء.

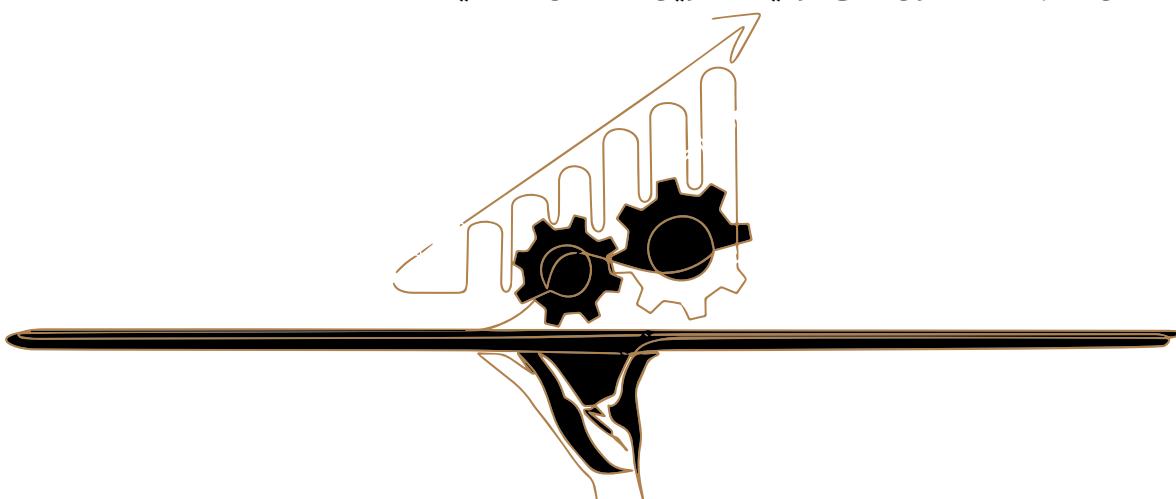
كما يمكن استخدام السياسات الضريبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية محددة للوصول إلى مستوى العدالة الكاملة وهو ما يؤدي إلى زيادة مستوى الناتج والعملة، حتى إن كان ذلك يولد انخفاضاً في مستوى الأسعار مما ينتج عنه انخفاض في الأجور الحقيقية فإنه يعمل على زيادة مستوى الاستخدام.



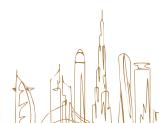
## 4 - عناصر السياسة الضريبية المستدامة

تحتاج الحكومات إلى مصادر تمويل مستدامة لتمويل البرامج الاجتماعية والاستثمارات العامة بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية والاستثمار في تقديم خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية والخدمات الأخرى لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في مجتمع مزدهر وفعال ومنظم، ولكن التحدي يكمن في الاختيار بعناية ليس فقط مستوى معدلات الضرائب ولكن أيضًا القاعدة الضريبية، حيث تحتاج الحكومات أيضًا إلى تصميم نظام امتثال ضريبي لا يثنى دافعي الضرائب عن المشاركة، وتُظهر بيانات دراسة استقصائية حديثة أجرتها الشركات لـ 147 اقتصاداً أن الشركات تعتبر معدلات الضرائب من بين أكبر خمسة قيود على عملياتها وإدارة الضرائب ضمن المتغيرات التي تسجل درجات أفضل في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لسهولة دفع الضرائب، تعتبر معدلات الضرائب وإدارة الضرائب أقل عقبة أمام الأعمال.

تظهر أرقام المؤسسات الدولية أن إجمالي مساعدات التنمية على مستوى العالم تبلغ 130 مليون دولار سنويًا، يذهب 27 مليون دولار منها لأفريقيا بينما تخسر الأخيرة وحدها 90 مليون دولار سنويًا نتيجة الممارسات الضريبية الخاطئة، وتنافس هذه الدول لإعطاء محفزات ضريبية أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، ما يضيق مصدر هدر آخر يضعف من قدرة هذه الدول على توفير التمويل لأغراض التنمية.



وتعتبر ظواهر تجنب دفع الضرائب، حيث يسعى المكلفوون بالضريبة من أفراد وشركات إلى تجنب دفع الضرائب أو جزء منها بأساليب شرعية لا يعاقب عليها من خلال الاستفادة من نوافذ القانون والتهرب الضريبي، وهي أساليب غير شرعية جرمية يحاسب عليها القانون عندما يسعى الطرف المكلف بدفع الضريبة عمداً إلى تخفيض حجم قاعدته الضريبية أو تضخيم النفقات لأغراض تقليل مقدار الضريبة المدفوعة، قديمة قدم استعمال النظام الضريبي في العالم. وقدر معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاقتصادية أن العالم يخسر سنويًا من التجنب الضريبي 500 مليار دولار، وأعد صندوق النقد الدولي دراسة استخدام فيها أسلوبين، الأول حجم الخسائر السنوية للدول من التجنب الضريبي والثاني تحديد نسبة الخسائر التي تتحملها الدول إلى إجمالي الناتج المحلي. وأظهر الأسلوب الأول أن الدول المتقدمة، بسبب حجم وقوه اقتصادها، تأتي في المقدمة حيث احتلت الولايات المتحدة رأس القائمة بخسائر بلغت 188 مليار دولار سنويًا، تلتها الصين بـ 66.8 مليار دولار، فيما احتلت المملكة المتحدة أصل القائمة بـ 1.1 مليار دولار، وعندما استخدمت الدراسة ذاتها الأسلوب الثاني وهو نسبة الخسائر إلى الناتج المحلي الإجمالي، احتلت الدول الفقيرة ومتوسطة المراتب العشرة الأولى، حيث جاءت بعض دول أميركا الجنوبية في المرتبة الأولى بنسبة 6.97 في المئة، واحتلت ناميبيا في أفريقيا المرتبة العاشرة بـ 3.95 في المئة.



وعليه تعد الاستدامة الضريبية محوراً هاماً في رسم الخارطة الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر، وتلعب دوراً محورياً في بناء ملف الموازنة العامة للدولة، ودوراً أساسياً في إدارة ملفات المديونية والعجز والناتج المحلي الإجمالي والنمو؛ والأصل في الاستدامة أن تكون على قدر من المصداقية والشفافية، الشمول والقبول، السهولة والمرنة. وللوصول إلى السياسة الضريبية المستدامة هناك ضرورة للتركيز على أربعة عناصر رئيسية تعد ضماناً لتحقيق هذه الاستدامة تمثل في دراسة الآثار الاقتصادية للاستدامة الضريبية ورفع كفاءة عمل الإدارة الضريبية وتحسين الأداء المستمر للنظام الضريبي وأخيراً معالجة بعض المشاكل ذات الصلة التي تعوق الاستدامة الضريبية وسوف نستعرض هذه العناصر فيما يلي:

#### ٤ - ١ ضرورة دراسة الآثار الاقتصادية المتعلقة بالاستدامة الضريبية

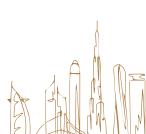
باتت استدامة السياسة الضريبية عنصراً مهماً وعلى نحو متزايد في البرامج التي تدعمها المنظمات الاقتصادية والمالية والبيئية وهناك طروحات في الأوساط الاقتصادية تنصب على أنه ليس في الإمكان إصلاح الاختلالات المالية بمجرد خفض المصروفات بل في إعادة النظر بواقع هيكل الإيرادات على وجه الخصوص والبحث في واقع النظم الضريبية في كثير من الدول بما فيها النامية التي غالباً ما تكون مشوهة وتسهم بصورة محسوسة في مشاكل التوزيع وعليه فإنه ينظر إلى إعادة هيكلة النظم الضريبية بوصفها أمراً حيوياً لنجاح كل من السياسات الكلية وسياسات الإصلاح الهيكلية. فصدقون النقد الدولي يطالب بإصلاحات تؤدي إلى التأثير في السياسة الضريبية من خلال إجراء بعض التغييرات في الضرائب والرسوم التي تقاضاها الدولة. وكذلك الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر عليها متمثلة في:

#### ٤ - ١ - ١ جعل الضرائب تعمل لصالح أهداف التنمية المستدامة

تلعب الضرائب دوراً أساسياً في زيادة الموارد المحلية وتخصيصها بشكل فعال للحكومات لتقديم الخدمات العامة الأساسية وتحقيق أهداف تنموية أوسع في الآونة الأخيرة سيطرت المناقشات حول التهرب الضريبي والملاذات الضريبية وكيف أنها تمثل تحديات حقيقة أمام فرض ضرائب عادلة ولكن لا ينبغي أن تلقي بظلالها على العمل الأوسع المهم الذي يجب القيام به لمساعدة البلدان على تحسين سياساتها الضريبية المستدامة وتنفيذ هذه السياسات بفعالية من خلال إدارة ضريبية قوية وقادرة.

تشير الدراسات أن ما يقرب من 30 دولة من بين 75 دولة محددة الدخل تحصل ضرائب أقل من 15% من الناتج المحلي الإجمالي ويعد الوصول إلى عتبة 15% والحفاظ عليها أمراً بالغ الأهمية لأي دولة تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها وهذا هو السبب في أن خطة عمل أديس لعام 2015 دعت البلدان إلى تكثيف جهودها من أجل حشد أكثر فعالية للموارد المحلية، مع الاعتراف بضرورة توليد الكثير من التمويل العام المتزايد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما أن الأنظمة الضريبية العادلة والفعالة لا تولد الموارد فقط. إلى جانب تقديم الخدمات الجيدة والمساءلة العامة، فهي تساعد في بناء ثقة المواطنين في الحكومة وتساعد المجتمعات على الإزدهار وتؤثر الهياكل الضريبية على المجتمع والاقتصاد بعدة طرق أخرى، بما في ذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار والنمو وتمكين المرأة واستدامة البيئة (على سبيل المثال، ضريبة الكربون) واستخراج الموارد الطبيعية؛ وغيرها من الموضوعات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعد جمع الإيرادات المحلية أمراً ضرورياً، إلا أن الأمر لا يتعلق ببساطة بفرض المزيد من الضرائب أو خفضها على الشركات، بل يتعلق بفرض ضرائب أفضل من خلال تبسيط وتحسين كفاءة إدارة الضرائب، وتحديث قوانين الضرائب، والتأكد من أن مسؤولي الضرائب على دراية بكيفية تدقيق الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات وبينما تحتاج البلدان النامية إلى تعبئة المزيد من الموارد المحلية، تحتاج الاقتصادات الأكثر تقدماً إلى



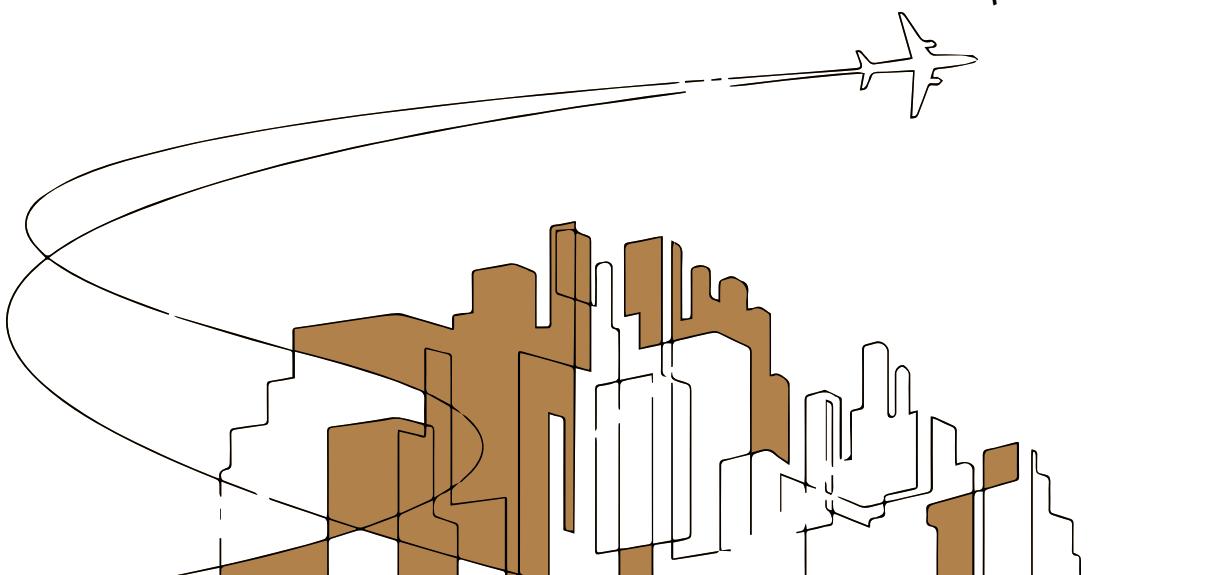
إيلاء اهتمام أكبر للآثار غير المباشرة لسياساتها الضريبية متمثلة في التبادل التلقائي للمعلومات، ومشروع تأكيل القاعدة وتحويل الأرباح، وزيادة الشفافية الضريبية والضرائب العادلة.

وتتم عملية الاستدامة الضريبية من خلال عملية يقودها البلد لتطوير خطط متوسطة الأجل وشاملة وواقعية لسياسة الإيرادات، فضلاً عن الإصلاحات القانونية والإدارية المصاحبة وتعزيز قدرة الأنظمة الضريبية في البلدان على تحقيق نمو قوي إلى جانب أهداف اجتماعية تسعى الاستدامة إلى تشكيل وتحسين العلاقة بين المواطنين وحكوماتهم من خلال مشاركة واسعة لأصحاب المصلحة.

#### **4 - 1 - 2 رفع سقف الضرائب المسؤولة عن مستقبل مستدام**

قد يكون ربط الضرائب والتنمية المستدامة صعباً في الأعمال التجارية، ومع ذلك، إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوصول إلى القضاء على الفقر، وأوجه عدم المساواة وكبح تغير المناخ بحلول عام 2030، سيكون اتخاذ إجراءات بشأن الضرائب أمراً بالغ الأهمية. ويصبح هناك أهمية لكيفية تعزيز البلدان لقدرتها على تحصيل الضرائب من خلال أدوات التمويل المبتكرة والحوافز التي يمكن أن تدعم تعبئة الموارد المحلية مع منع الضرائب على المعاملات المالية قصيرة الأجل وتدفقات رأس المال المضاربة، فالبيئة العامة والسياسية تتغير فيما يتعلق بدور الضرائب، وهناك فرصة حقيقة هنا للشركات والحكومات والمجتمع المدني للعمل معًا. يُنظر إلى التغييرات في موقف الأعمال تجاه الضرائب بشكل متزايد على أنها خطوة أولى مهمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستعادة نزاهة الشركة بناء الثقة مع الشركات وداخل النظام الضريبي من خلال تطبيق مجموعة متنوعة من جوانب ضريبة الشركات بما في ذلك: كيفية إدارة الشركات للعلاقات مع السلطات الضريبية، وإدارة السياسة الضريبية وكيفية دفع الضرائب والإبلاغ عن مساهماتها. كما أنها تتناول قضايا رئيسية تتراوح من تجنب استخدام الهيآكل التعسفية إلى ضمان دفع الضرائب حيثما تحدث الأنشطة الاقتصادية، وضمان عدم استخدام الملاذات الضريبية لتحويل الأرباح وتقويض التنمية المجتمعية.

وتكتسب الحركة العالمية لتمويل أهداف التنمية المستدامة زخماً حيث أصبحت دراسة الجدوى واضحة تماماً. تقدر التكلفة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتراوح بين 3-2 تريليون دولار سنوياً، من أصل 115 تريليون دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي وتعزز مثل هذه الأرقام ضرورة تركيز الشركات على خلق القيمة على المدى الطويل، والأهمية الحاسمة للضرائب في الوصول إلى الموارب البشرية وضمان قوة عاملة صحية وتوفر بنية تحتية منتهية لدعم التدفق الفعال للمنتجات والخدمات بهدف بناء مستقبل شامل ومزدهر ومستدام.

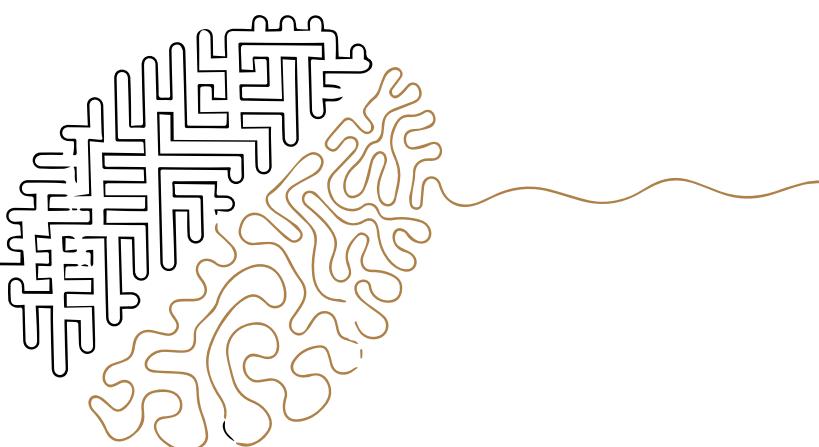


### **٤ - ٣ يجب ان تضمن السياسة الضريبية وسائل لمكافحة اقتصاد الظل**

تؤثر قوانين الضرائب المعقدة ، وضعف إنفاذ الضرائب ، ونقص الحوافز لتسديد المدفوعات من خلال القنوات المصرفية الرسمية على حجم اقتصاد الظل حيث يفرض التعقيد الضريبي عبء أكبر على دافعي الضرائب، ويُشطب الامتثال الضريبي، ويُشجع دافعي الضرائب على التحرك في الظل وبالتالي تزيد المعاملات النقدية غير المستلمة للسلع والخدمات من خطر التهرب الضريبي وفي الدول النامية وعلى الرغم من توافر الخدمات المصرفية والمدفوعات البديلة، لا تزال القطاعات الرئيسية للأقتصاد تعتمد إلى حد كبير على النقد في جميع القطاعات تقريباً، وليس من المستغرب وجود علاقة سلبية قوية بين استخدام المدفوعات الإلكترونية أو الرسمية وحجم اقتصاد الظل. وهذا يعني أنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يستخدمون المدفوعات الإلكترونية، أصبح اقتصاد الظل أصغر وعموماً يمكن استخدام وسائل لمكافحة اقتصاد الظل تمثل في:-

**تطبيق الحكومة:** حيث تعد ثقة دافعي الضرائب في الحكومة محركاً أساسياً للروح المعنوية الضريبية، يمكن أن تراكم الثقة المتزايدة في الأنظمة الضريبية من خلال تحسين الفوائد العامة من الضرائب علاوة على ذلك، توضح معظم الدراسات أن العدالة والإنصاف والمعاملة بالمثل والمساءلة لها دور في تمكين دافعي الضرائب من تقديم مطالب أكثر نجاحاً من الحكومات من أجل تحسين النتائج ("مسار التمكين") كذلك يمكن أن يؤدي السعي إلى تحقيق هذه الأهداف نفسها إلى تعزيز دور الضرائب في بناء الدولة - المزيد من الكفاءة والقدرة السياسية الأكبر للحكومات على تقديم مزايا لدافعي الضرائب..

**الجاهزية للتكنولوجيا:** لاستعداد التكنولوجي تأثير كبير على اقتصاد الظل والضرائب. يمكن للتكنولوجيا تسليط الضوء على الظلال في العالم الرقمي، تدفع منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتكنولوجيا الحديثة التي تفرض الامتثال الضريبي بشكل متزايد إدارة الضرائب كما تسمح أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم لمسؤولي الضرائب بالوصول إلى البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية لدافعي الضرائب مع البنوك والمؤسسات الأخرى على أساس منتظم وألّي ويمكن تحليل هذه البيانات عبر الخوارزميات لإنشاء ملفات تعريف مخاطر دافعي الضرائب وللمساعدة في إدارة المخاطر كما تسمح أنظمة الفوترة الإلكترونية بالتسوييات التي تخبر المبيعات والأرباح لضمان عدم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ أو عدم الإبلاغ عنها في طاجيكستان حيث يمول مشروع إصلاح إدارة الضرائب عدداً من الإصلاحات، بما في ذلك إنشاء أنظمة الفوترة الإلكترونية، تضاعف العدد الإجمالي لدافعي الضرائب (الصغار) إلى 273000 في عام 2018 من 137000 في عام 2012 و زادت إنتاجية ضريبة القيمة المضافة من 37٪ إلى 40٪؛ وزاد التعديل لكل مراجع من 184 مليون سوموني إلى 712 مليون سوموني على مدى 5 سنوات وعليه تُجب الضرائب المحتملة على الخروج من اقتصاد الظل إلى أنظمة الامتثال الضريبي ، مما يسمح بتقديم الخدمات. كلما ارتفع الاستعداد التكنولوجي للأقتصاد، كانت تدابير الامتثال هذه أفضل وأكثر فاعلية.





#### **٤ - ١ - ٤ مراعاة المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**

تقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة بدور أساسي في الاقتصاد العالمي، وعلى الأخص في البلدان النامية. وفي العديد من البلدان، فإن أكثر من 90% من جميع الشركات هي منشآت صغيرة ومتوسطة، عادة ما تضم أقل من 250 موظفاً، ويمكن تصنيف نسبة كبيرة من تلك المنشآت ضمن الشركات متناهية الصغر، وهي التي تضم أقل من عشرة موظفين بحسب منظمة العمل الدولية، وبينما تكافح معظم الشركات حول العالم في ظل جائحة فيروس كورونا، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد تتسم بالضعف وربما تفتقر إلى السيولة النقدية الكافية للحفاظ على استمرارية عملياتها، وتظهر بيانات حديثة أن 58% من الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة أعلنت عن انخفاض المبيعات مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي وأعلن ما يزيد عن نصفها (51%) تراجع المبيعات بأكثر من 50%，في حين لم يتمكن الكثير منها منمواصلة النشاط.

وقد اتخذت السلطات عدة تدابير لتخفيض الضغوط الناجمة عن الجائحة. وشمل ذلك إرجاء سداد الضرائب / أو اشتراكات الضمان الاجتماعي، وتمديد الموعود النهائي لتقديم الإقرارات الضريبية، وخفض أسعار الفائدة، والإعفاء من مدفوعات الضرائب أو إلغائها، والإعفاء من مدفوعات الفائدة و/أو غرامات السداد المتأخر وتعجيل استرداد الأموال.

وفي حين أن معظم التدابير على صعيد السياسات العامة والضرائب قابلة للتطبيق على الشركات من جميع الأحجام، فإن البعض منها يستهدف على وجه الخصوص الشركات الصغيرة والمتوسطة وقد يخفف إلى حد كبير من مشكلات السيولة في الأمد القصير وكذلك يقلص أعباء الامتثال، فعلى سبيل المثال، قلصت كوريا الجنوبية الضريبة على دخل الشركات لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في بعض المناطق التي صنفت بأنها مناطق كوارث وخفضت ضريبة القيمة المضافة على الشركات الصغيرة عبر زيادة حد التسجيل. وعجلت المجر من عمليات استرداد ضريبة القيمة المضافة للشركات الصغيرة والمتوسطة إذ أصبح بإمكان هذه الشركات استرداد الأموال خلال 30 يوماً من تقديم الطلب بدلاً من 75 يوماً. وفي نيوزيلندا، تم رفع حد سداد الضريبة المؤقتة إلى خمسة آلاف دولار نيوزيلندي، لخفض الضغط على التدفقات النقدية للشركات الصغيرة. ودشنست



إيطاليا 278 تدبيراً في الفترة بين 5 مارس/آذار و22 أبريل/نيسان، وذلك باستهداف ست مجالات على المستوى الكلي، من بينها تخفيف العبء الضريبي وتدايير تمويلية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين بها. وعلى الرغم من تلك الجهود الجارية، وعلى الرغم من أن العديد من الاقتصادات تستأنف نشاطها، فإن بعضها يواجه موجة ثانية من الجائحة، ولا زالت شركات عديدة تواجه صعوبات كي تحقق أرباحاً وربما حتى تواجه خطر الإفلاس، وبات من الأهمية بمكان إجراء التخطيط بشكل إستراتيجي من منظور السياسات والإدارية الضريبية لمساعدة الشركات على التعافي، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأخذت عدة حكومات إجراءات حاسمة على صعيد السياسات لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل، فقد قلصت شيلي معدل الضريبة على دخل الشركات من 25% إلى 12.5% للشركات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المالية 2020، 2021، 2022. وفي اليابان، تم تخفيض عبء ضريبة الأصول الثابتة وضريبة تخطيط المدن على الأصول القابلة للإهلاك ومباني الشركات للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 0.5% أو صفر لمدة عام واحد من الفترة الضريبية لسنة 2021. ومددت أستراليا دعمها للأجور بنسبة 50% للشركات الصغيرة المؤهلة لذلك حتى 31 مارس/آذار 2021، ووسيطت نطاق هذه الميزة لتشمل المزيد من الشركات المتوسطة التي توظف أقل من 200 شخص.

والإدارة الضريبية تشمل مجالاً لتقديم دعم أكبر للشركات الصغيرة. فعلى سبيل المثال، خلقت الجائحة طلبًا على الإدارة الإلكترونية. وبينما تتسرع إتاحة الخدمات الإلكترونية لداعفي الضرائب، قد تستثمر السلطات في البنية التحتية للتكنولوجيا لإتاحة المزيد من الآمنة وتحسين الإمكانيات الرقمية والقدرة على إدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، ينشر العديد من البلدان تعديلات أو أحكاماً جديدة للقوانين والقواعد التنظيمية القائمة تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (مثل غينيا الاستوائية وشيلي) وسيطلب الأمر أن تواصل الحكومات على نحو فعال مع الشركات لتعظيم مزايا تلك القوانين الجديدة. وتقدم دائرة الإيرادات في جورجيا المساعدة عن طريق خط هاتفي حكومي ساخن، تم تطويره خلال الجائحة للرد على جميع الأسئلة المرتبطة بحالة الطوارئ



والقواعد التنظيمية الجديدة. وتقدم ليتوانيا الدعم للأفراد والشركات التي تواجه مصاعب مالية بسبب فيروس كورونا، ويجري تطبيق قاعدة "المنفذ الواحد" على الطلبات التي تتلقاها مصلحة الضرائب أو مجلس إدارة الصندوق الحكومي للتأمين الاجتماعي.

ويمكن أن تتولى إدارة الضرائب مسؤوليات جديدة لدعم الإجراءات الحكومية الأوسع نطاقاً والمساهمة في معالجة تأثيرات جائحة فيروس كورونا. وتقدم الحكومة الإسرائيلية منحاً لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة لتغطية المصروفات الثابتة التي لا يمكن توفيرها، وشاركت مصلحة الضرائب الإسرائيلية في تصميم السياسات والحلول من البداية، استناداً إلى بيانات قائمة متاحة لديها. ويقسم هذا النموذج على وجه التحديد الشركات الصغيرة إلى ثلاث مجموعات (بناء على بيانات حجم التعاملات في 2019) ويضع "مفتاحاً للتخصيص" لتحديد معدلات التعويض للمجموعات المختلفة. ويعزز هذا نظام المنح ويسهل تطبيقه بسلامة.

ونظراً لأن إدارات الضرائب تملك القدرة على الوصول إلى بيانات عدد هائل من دافعي الضرائب، فإنها قادرة على معالجة وتحليل البيانات الإحصائية التي قد تكون مفيدة حين يتم تصميم إجراءات اقتصادية محددة الهدف. وفي البرتغال، تقدم إدارة الضرائب معلومات دافعي الضرائب لبقية الهيئات الحكومية لمساعدتها على تحديد دافعي الضرائب المؤهلين للحصول على الدعم. كما تساعد السلطات الحكومية الأخرى في تقييم العجز في دخل دافعي الضرائب كي يتمكنوا من الاستفادة من تخفيضات الإيجارات حين تقتضي الضرورة. ويمكن للتعاون بهذا الأسلوب بين الكيانات الحكومية وتقاسم المعلومات الداخلية دعم مثل تلك العمليات. لكن الجدير بالذكر أنه يتبع في على



إدارة الضرائب النظر في المخاطر المرتبطة بالبيانات وحماية الخصوصية والتشاور مع السلطات المعنية بحماية البيانات بشأن تقاسم بيانات الغير.

في الوقت ذاته، يجب أن تواصل السلطات الضريبية أيضاً مراقبة وتحليل الأثر الممتد للأزمة. وتشهد الاقتصادات تراجعات حادة للإيرادات الضريبية بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وسياسات ضريبية مثل تأجيل المدفوعات وخفض معدلات الضرائب. وفي الأمد القصير، قد تساعد تلك السياسات الشركات على حل مشكلات التدفقات النقدية وتجاوز الأزمة، لكن في الأمد المتوسط إلى الطويل، قد تحتاج السلطات إلى أن ترفع بحذر الإيرادات الضريبية لتسهيل التعافي وتعزيز مرونة الاقتصاد. وربما يتحول التركيز من تقديم الدعم إلى بناء القدرات للتكييف مع المطالب الجديدة للاقتصاد بعد الجائحة، وربما تكون هناك حاجة لإعادة النظر في الهيكل الحالي للضرائب، وإعادة تصميم السياسات الضريبية، وتوسيع النظام الضريبي الرقمي.

و عبر تقديم الدعم المناسب، ربما تعزز الشركات الصغيرة والمتوسطة التعافي الاقتصادي. ويمكن للحكومات استغلال هذه الفرصة، وتعزيز استدامة المالية العامة في الأجل الطويل، عبر مبادرات الضرائب المناسبة. وتقوم السلطات الضريبية، على الأخص في البلدان النامية التي يزداد فيها حجم القطاع غير الرسمي، بدور مهم في تقييم ومراقبة الاحتياجات والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم الضروري.

#### 4 - 2 تطوير وتحديث الإدارة الضريبية

من بين الجوانب المهمة ضمن استراتيجيات الاستدامة الضريبية تبرز عملية إصلاح الكيانات الإدارية حيث تلعب دوراً أساسياً في تحديد النظام الضريبي الحقيقي أو الفعلي إزاء النظام الضريبي القانوني، فقد أشارت نتائج الدراسات ذات الصلة أنه ومن خلال تحسن الكيانات الإدارية الضريبية يمكن المحافظة على الإيرادات الضريبية وحتى زيتها وفي الوقت ذاته تم تخفيض معدلات الضريبة المرتفعة وخفض حالات عدم العدالة عن طريق تقوية دور الضرائب على اعتبار أن الكيانات الإدارية الضريبية الكفؤة هي التي تحمل مسؤولية تفزيذ التشريع الضريبي من حيث فرض الضرائب وتحصيلها وهي التي يتوقف عليها نجاح السياسة الضريبية بمحاورها المالية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الشرط الأساس المسبق للاستدامة الضريبية هو ضرورة تزامن تحديث وتطوير الكيانات الإدارية الضريبية مع تبسيط أنظمة الضرائب لضمان إمكانية تطبيقها بفاعلية وعلى النحو الذي يقلل من حالات عدم الامتثال الضريبي. وفي ضوء ذلك تختلف استراتيجيات الاستدامة الضريبية من دولة إلى أخرى تبعاً لحجم المعوقات وحجم الظروف المحيطة بالاقتصاد الوطني داخلياً وخارجياً وأن تصميم استراتيجية للاستدامة ينبغي أن تستند إلى تفعيل الكيانات الإدارية الضريبية والحد من الفجوة الضريبية (يقصد بالفجوة الضريبية هو نسبة إجمالي الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي، فهذه النسبة عندما تقل تكون هناك فجوة ضريبية كبيرة كما في الدول النامية، أما إذا ارتفعت هذه النسبة فإن هذه الفجوة سوف تقل كما في الدول المتقدمة) التي تتفاوت ما بين الدول وفي الدول التي تكون لديها فجوة ضريبية كبيرة فإن استراتيجية الاستدامة الضريبية سوف تحتاج إلى المزيد من التغيرات الأساسية في الكيانات الإدارية الضريبية في حين أن الدول التي تكون لديها فجوة ضريبية أقل تحتاج إلى إجراء تغييرات في النظام الضريبي وفي فئة دافعي الضرائب وذلك بهدف تعزيز مستويات الاستجابة وخفض تكاليف التحصيل و الامتثال الضريبي. بجانب ما تقدم فإن نجاح استراتيجية الاستدامة الضريبية يقتضي بأن يكون هناك تعهد سياسي قوي بالقيام بتحسين إدارة الضريبة وخلاف ذلك تكون جهود الاستدامة ذات الإعداد الجيد عرضة للفشل.



وكل ما تقدم يقتضي استكماله بعملية الإحاطة باستراتيجية استدامة ضريبية واضحة المعالم وتحديد للأطر الضريبية وللقوانين المحاسبية التي تتطلب التحديث بين حين وآخر فضلاً عن اعتماد تشريع لأسبقيات الإصلاح وإنشاء جدولة زمنية لمراحل الاستدامة، وتحسين الإجراءات الإدارية وتطوير الأجهزة الضريبية كذلك تحتاج جهود الاستدامة الضريبية إلى أفق مستمر ومتواصل لكونها عملية معقدة وطويلة الأمد من حيث التنفيذ، كما أنها تستدعي الإحاطة بكل الظروف على المستوى الداخلي والخارجي، وبشكل عام يمكن القول أن موضوع تصميم استراتيجية للاستدامة الضريبية تستدعي أن تقوم كل دولة بتصميم استراتيجيةها الخاصة وتحديد التوقيت اللازم لاستكمالها وذلك بالاعتماد على اعتبارات عامة وأن تكون هيكل الاقتصاد، ظروف الاقتصاد الكلي التي تواجهها وغيرها من الأمور، وفي كل الحالات فإن اتجاه الاستدامة يعد أكثر أهمية من سرعة الاستكمال والتنفيذ. وكما يشير صندوق النقد الدولي وكذلك برامج الأمم المتحدة المعنية بالاستدامة بضرورة توافر بعض المتطلبات لتحقيق الاستدامة الضريبية تتمثل في:-

#### ٤-٢-١ رفع كفاءة الإجراءات الضريبية

يسعى هذا العنصر إلى توحيد الإجراءات على جميع أنواع الضرائب وذلك سعياً لتبسيط النظام الضريبي وتسهيله للإجراءات وتجنبها للتكرار، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة الإدارة الضريبية ويساعد على حل العديد من المشكلات التي تؤثر بالسلب في العلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، وتحد كثيراً من التهرب الضريبي، خاصة أن هناك الكثير من الدول التي تعاني من أوجه الخلل والتعقيدات والافتقار إلى المرونة، وكلها أمور أدت إلى الانخفاض الكبير في مساهمة الضرائب في الاقتصاد القومي والضعف الشديد في الطاقة الضريبية، وكلها أمور يجب التعامل معها عن طريق تشديد العقوبات على عدم تقديم الإقرارات في مواعيدها القانونية وغيرها من صور التهرب الضريبي لعل الاستدامة الضريبية الكفء هي التي تساعد على إيجاد مناخ جيد للاستثمار، مع ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة، وتتوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الاجتماعي في آن واحد، شريطة أن يتحقق ذلك في إطار من التنسيق والتناغم، بحيث لا يطغى هدف على آخر. وبالتالي يجب على الدول بذل المزيد من الجهد لتوسيع المجتمع الضريبي، بحيث يشمل جميع أصحاب الدخول والأرباح، إلا ما يراه المشرع في غير صالح الاقتصاد القومي،



لقد دلت الدراسات التطبيقية على أهمية تبسيط الإجراءات الضريبية فقد عززت الأنظمة الضريبية المعقدة ثقافة التهرب، وقد تهيئ الفرص للفساد. ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال: تتوقع أي شركة في المتوسط أن تقضي 547 ساعة كل عام في إجراء 22 عملية سداد منفصلة للضرائب المستحقة، ولا عجب أنه ضاع على البلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 340 مليار دولار في عام 2015 بسبب التهرب الضريبي. ووجدت دراسة لمجموعة البنك الدولي في عام 2014 أن خفضاً نسبته 10% في كل من عدد المدفووعات الضريبية والوقت اللازم للامتثال للمتطلبات الضريبية قد يؤدي إلى تقليل التهرب الضريبي بنسبة 9.64%. وقد يشجع تبسيط القواعد المزيد من منشآت الأعمال الصغيرة على اللحاق بالقطاع الرسمي الخاضع للضريبة. وقد يخلق أيضاً بيئة يسهل التنبؤ بها للمستثمرين الدوليين، ومن ثم يساعد على اجتذاب الاستثمار والإيرادات الضريبية في هذه العملية.



## 4-2-4 أهمية التحول الرقمي الضريبي

يعد تأثير التكنولوجيا والتحول الرقمي الضريبي إيجابياً على مستوى العالم لدوره في تخفيف الأعباء الإدارية وتكليف الضرائب. وعلى وجه التحديد، أصبحت التكنولوجيا الآن جزءاً لا يتجزأ من جهود تبسيط العمليات وتوفير الوقت على الشركات. كما أن زيادة استخدام البيانات الآنية أو شبه الآنية يغير من كيفية استخدام السلطات الضريبية للبيانات وتحليلها للإقرارات الضريبية.



وتتجلى أهمية التحول الرقمي الضريبي في تقديم أفضل الخدمات للمكلفين؛ وهذا للاهتمام بخدمة المكلف الذي يتطلب عمل متنوع بالمهارات والكفاءات المهنية لاستخدام تكنولوجيا الأعمال والاتصال بشكل يسمح التعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها كما يستدعي ذلك ضرورة اقتناء المعلومات والقيام بتحليلها واستخلاص النتائج والاقتراحات والحلول المناسبة مع تحديد نقاط القوة والضعف، والتركيز على النتائج: ينصب اهتمام على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة على أرض الواقع وأن تحقيق التحول الرقمي الضريبي ينجر عنه فوائد للمكلف يتمثل في تخفيف العبء من حيث الجهد، المال، الوقت وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة، بالإضافة إلى سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: نقصد بهذا المبدأ أن يمكن المكلف من التواصل مع الادارة الضريبية بكل سهولة مع إتمام الإجراءات بسلامة وبساطة، والعمل على تخفيض التكاليف: يعني أن المنافسة والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ينتج عنه تخفيض تكاليف وتحقيق الجودة في تقديم الخدمات الضريبية.

يتناول تقرير "دفع الضرائب لعام 2018" مدى سهولة دفع الضرائب في 190 دولة. ووفقاً للتقرير استمر انخفاض الوقت اللازم للامتثال وعدد الدفعات بدرجة كبيرة، مما يعكس زيادة استخدام التكنولوجيا، فقد انخفض الوقت اللازم للامتثال لضرائب العمل والأرباح بمقدار ساعتين (ليصبح 61 ساعة لضرائب الأرباح و87 ساعة لضرائب العمل)، مقارنةً بالعام الماضي، حيث شهدت ضرائب العمل أكبر انخفاض خلال فترة الدراسة (منذ تقرير "ممارسة الأعمال لعام 2006"). ويُعد تقديم الإقرارات والدفع إلكترونياً، وتقديم برامج الضرائب والمحاسبة واستخدام الإقرارات الضريبية المعبأة مسبقاً من بين العوامل الرئيسية لهذا الانخفاض. كما انخفض عدد الدفعات الضريبية بمقدار دفعه واحدة تقريباً للعام الثاني على التوالي، ويعود ذلك في الغالب إلى زيادة قدرات تقديم الإقرارات والدفع عبر الإنترن特 والبوابات الإلكترونية الجديدة وزيادة استخدام دافعي الضرائب لأنظمة الإلكترونية.

وعلى الرغم من التغييرات الكبيرة في نتائج المتوسط العالمي، إلا أن العديد من الدول، ولا سيما الدول منخفضة الدخل تأخرت في الاستفادة بصورة كاملة من التكنولوجيا، وتشير الدراسة أيضاً إلى زيادة استخدام أنظمة المعلومات الآنية أو شبه الآنية من قبل السلطات الضريبية لمتابعة المعاملات، كما هو الحال في روسيا وجمهورية كوريا والصين على سبيل المثال، وتتيح البيانات الآنية للسلطات الضريبية فرصة تدقيق المعاملات بصورة شبه آنية بدلاً من الاعتماد على مراجعة الإقرارات الضريبية السنوية. وقد تؤدي الأنظمة الآنية الجديدة إلى زيادة الوقت اللازم للامتثال مع بداية تنفيذها، إلا أنها تتمتع بالإمكانية أيضاً لتقليل عمليات التدقيق أو تسريع عملية استرداد ضريبة القيمة المضافة في المستقبل.



وقد يكون الامتثال لعمليات ما بعد تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات، والتي تتناولها الدراسة للعام الثاني، من بين أكثر العمليات صعوبة وأطولها وقتاً بالنسبة للشركات. وفي بعض الحالات، قد تؤدي مدة العمليات إلى تأخيرات في التدفقات النقدية والشأن الإدارية للشركات لأكثر من عام.

ويشير التقرير إلى أن 162 دولة تطبق نظام ضريبة القيمة المضافة، مع إمكانية استرداد الشركة محل الدراسة لضريبة القيمة المضافة في 107 دولة منها، ولا تتوفر إمكانية استرداد ضريبة القيمة المضافة في 51 دولة، خاصةً في أمريكا الجنوبية وأفريقيا. بينما تقوم أربعة دول بإعفاء شراء أي ماكينة صناعية من ضريبة القيمة المضافة. ويُعد الاتحاد الأوروبي هو الأفضل أداء فيما يتعلق بسرعة استرداد ضريبة القيمة المضافة (و عمليات ضريبة دخل الشركات)، في حين تختلط الصورة في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، في الوقت الذي تراجع فيه أفريقيا وأمريكا الجنوبية. لقد أقرت معظم الدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي بفاعلية النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات الضريبية على نطاق شامل، وضرورة قيام العديد من الدول العمل على التغلب على عقبات تتصل بالبنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. ولكن حينما تصبح العناصر الرئيسية موجودة، تستطيع البلدان تحقيق تقدم عن طريق المزاوجة بين رقمته الضرائب ونهج مبتكرة أخرى مثل نظام تحديد الهوية الرقمية، والتمويل الرقمي، والتتبع الإلكتروني للفواتير والمبيعات، ونموذج الإقرار الضريبي الذاتي الذي يتعين على المواطنين تأكيده.

#### 3-2-3 التحدي المستمر للإدارة الضريبية

يمكن أن تساعد الإدارة الضريبية الفعالة في تشجيع الشركات على التسجيل رسميًا، وبالتالي، توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية. من المرجح أن تؤدي إدارة الضرائب غير العادلة والمقلقة إلى تشويه سمعة النظام الضريبي وتقليل شرعية الحكومة. في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التسعينيات، أدى الفشل في تحسين الإدارة الضريبية عندما تم إدخال أنظمة ضريبية جديدة إلى فرض الضرائب غير المتكافئ، وانتشار التهرب الضريبي، وانخفاض الإيرادات الضريبية عن المتوقع.

بعد الامتثال لقوانين الضرائب أمراً مهمًا للحفاظ على جميع برامج وخدمات التي تعمل على تحسين الحياة. تمثل إحدى طرق تشجيع الامتثال في الحفاظ على القواعد واضحة وبسيطة قدر الإمكان. ترتبط الأنظمة الضريبية شديدة التعقيد بالتهرب الضريبي المرتفع. ترتبط تكاليف الامتثال الضريبي المرتفعة بقطاعات غير رسمية أكبر، ومزيد من الفساد واستثمارات أقل. إن الاقتصادات ذات الأنظمة الضريبية البسيطة والمصممة جيداً قادرة على تعزيز نشاط الأعمال، وفي نهاية المطاف، الاستثمار والتوظيف. يظهر بحث جديد أن أحد المحددات المهمة لدخول الشركة هو سهولة دفع الضرائب، بغض النظر عن معدل ضريبة الشركات، وجذب دراسة أجريت على 118 اقتصاداً على مدى ست سنوات أن تخفيض العبء الإداري الضريبي بنسبة 10% - كما تم قياسه بعدد مدفوعات الضرائب سنوياً والوقت اللازم لدفع الضرائب - أدى إلى زيادة بنسبة 3% في معدلات الدخول السنوية للأعمال.

تتغير إدارة الضرائب نظراً لأن النظام البيئي الذي تعمل فيه أصبح أوسع وأعمق، ويرجع ذلك في الغالب إلى الزيادة الهائلة في تدفقات المعلومات الرقمية. تستجيب إدارات الضرائب لهذه التحديات من خلال إدخال تكنولوجيا وأدوات تحليلية جديدة. يجب أن يعيدوا التفكير في كيفية عملهم، ويعرضون احتمالية انخفاض التكاليف، وزيادة الامتثال والحوافز لداعي الضرائب الملزمين. جعلت حكومة طاجيكستان الإصلاح الضريبي أولوية رئيسية للبلاد في سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية في عام 2013، أطلقت طاجيكستان مشروع إصلاح إدارة الضرائب،



وبناءً على ذلك، قامت الدولة ببناء نظام ضريبي أكثر كفاءة وشفافية وموهباً نحو الخدمات. أدى تحديث البنية التحتية لتقنيات المعلومات وإدخال نظام إدارة ضرائب موحد إلى زيادة الكفاءة وتقليل التفاعلات المادية بين مسؤولي الضرائب وداعمي الضرائب. في أعقاب تحسين خدمات داعمي الضرائب، تضاعف عدد الشركات النشطة والأفراد داعمي الضرائب الذين يقدمون الضرائب، كما ارتفعت عمليات تحصيل الإيرادات بشكل كبير. قضى داعم ضرائب في طاجيكستان 28 يوماً في عام 2016 ملتزماً بجميع اللوائح المتعلقة بالضرائب، مقارنة بـ 37 يوماً في عام 2012.

يمكن للتكلفة المنخفضة للامتثال الضريبي والإجراءات الفعالة أن تحدث فرقاً كبيراً للشركات. في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بالصين، على سبيل المثال، سيتعين على شركة دراسة القياسي أن تسد ثلث مدفوعات فقط في السنة، وهو أقل عدد من المدفوعات على مستوى العالم. في قطر والمملكة العربية السعودية، سيتعين عليها سداد أربع مدفوعات، لا تزال من بين أدنى المدفوعات في العالم. في إستونيا، يستغرق الالتزام بضربي الأرباح وضربي القيمة المضافة وضرائب ومساهمات العمل 50 ساعة فقط في السنة، أي حوالي 6 أيام عمل.

توصلت الأبحاث إلى أن الالتزام بضربي القيمة المضافة يستغرق وقتاً أطول في المتوسط لشركة دراسة حالة ممارسة أنشطة الأعمال للامتثال لضربي دخل الشركات. ومع ذلك، فإن الوقت الذي تستغرقه الشركة للامتثال لمتطلبات ضريبي القيمة المضافة يختلف بشكل كبير. تظهر الأبحاث أن هذا يفسر من خلال الاختلافات في الممارسات الإدارية وكيفية تطبيق ضريبي القيمة المضافة. يميل الامتثال إلى وقت أقل في الاقتصادات التي تدير فيها نفس سلطة الضرائب ضريبي القيمة المضافة وضربي دخل الشركات. كما أن استخدام الإيداع والدفع عبر الإنترنت يقلل بشكل كبير من وقت الامتثال. تكرار وطول عوائد ضريبي القيمة المضافة مهم أيضاً؛ متطلبات تقديم الفواتير أو الوثائق الأخرى مع العوائد تضيف إلى وقت الامتثال. يعد تبسيط عملية الامتثال وتقليل الوقت اللازم للامتثال للمتطلبات أمراً مهماً لأنظمة ضريبي القيمة المضافة للعمل بكفاءة.



#### 4-2-4 الخدمات الضريبية ما بعد تقديم الإقرار الضريبي

لا يعني تقديم الإقرار الضريبي لدى مصلحة الضرائب الموافقة على الالتزام الضريبي النهائي، في كثير من الأحيان، تبدأ محننة الضرائب بعد تقديم الإقرار الضريبي، يمكن أن تكون عمليات ما بعد التقديم - مثل المطالبة باسترداد ضريبي القيمة المضافة، أو الخضوع لمراجعة ضريبية أو استئناف التقييم الضريبي - من أكثر التفاعلات التي تواجه الشركة صعوبة مع مصلحة الضرائب. قد تضطر الشركات إلى استثمار المزيد من الوقت والجهد في العمليات التي تحدث بعد تقديم الإقرارات الضريبية مقارنة بإجراءات الامتثال الضريبي العادي.

ويعد استرداد ضريبي القيمة المضافة جزءاً لا يتجزأ من أي نظام حديث لضربي القيمة المضافة. من حيث المبدأ، يقع الحد القانوني لضربي القيمة المضافة على المستهلك النهائي، وليس على الأنشطة التجارية. وفقاً لإرشادات السياسة الضريبية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يجب أن يكون نظام ضريبي القيمة المضافة محايضاً وفعلاً. سيؤدي عدم وجود نظام فعال لاسترداد ضريبي القيمة المضافة للشركات التي لديها فائض في ضريبي المدخلات في فترة ضريبية معينة إلى تقويض ذلك.



تعد أنظمة الضرائب الفعالة المطورة بشكل صحيح ضرورية لمجتمع يعمل بشكل جيد، في معظم الاقتصادات، تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات لتمويل الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية والنقل العام والبنية التحتية والبرامج الاجتماعية، من بين أمور أخرى. يجب أن يضمن النظام الضريبي الجيد أن الضرائب متناسبة ومحددة (وليس عشوائية) وأن طريقة دفع الضرائب ملائمة لداعي الضرائب. ويشمل ذلك تقديم أنظمة إلكترونية لداعي الضرائب لتقديم الضرائب ودفعها، ودمج الضرائب مع نفس القاعدة الضريبية، والسماح بالتقدير الذاتي وجود عمليات واضحة وفعالة لاسترداد المبالغ المسترددة لضريبة القيمة المضافة والخضوع لعمليات تدقيق الضرائب.

#### 4-2-5 تقديم الإيداع الإلكتروني والدفع

النظام الإلكتروني لتقديم الضرائب ودفعها، إذا تم تنفيذه بشكل جيد واستخدامه من قبل معظم داعي الضرائب، يفيد كل من السلطات الضريبية والشركات، بالنسبة للسلطات الضريبية، فإن الإيداع الإلكتروني يخفف عبء العمل ويقلل من التكاليف التشغيلية - مثل تكاليف المعالجة والتخزين والتعامل مع الإقرارات الضريبية، في الوقت نفسه، يزيد من الامتثال الضريبي ويوفر الوقت. بالنسبة لداعي الضرائب، يوفر الإيداع الإلكتروني الوقت عن طريق تقليل الأخطاء الحسابية على الإقرارات الضريبية وتسهيل إعداد وتقديم ودفع الضرائب، على سبيل المثال، تكلفة الإيداع الورقي والإبلاغ عن ضريبة الدخل الشخصية في الولايات المتحدة (بما في ذلك تكلفة ملء العديد من الضرائب، استمرارات الإبلاغ والإقرارات الضريبية) يمكن أن تصل إلى 1.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، يستفيد كلا الجانبين من انخفاض حوادث الفساد المحتملة، والتي من المرجح أن تحدث مع زيادة الاتصال المتكرر مع موظفي إدارة الضرائب.

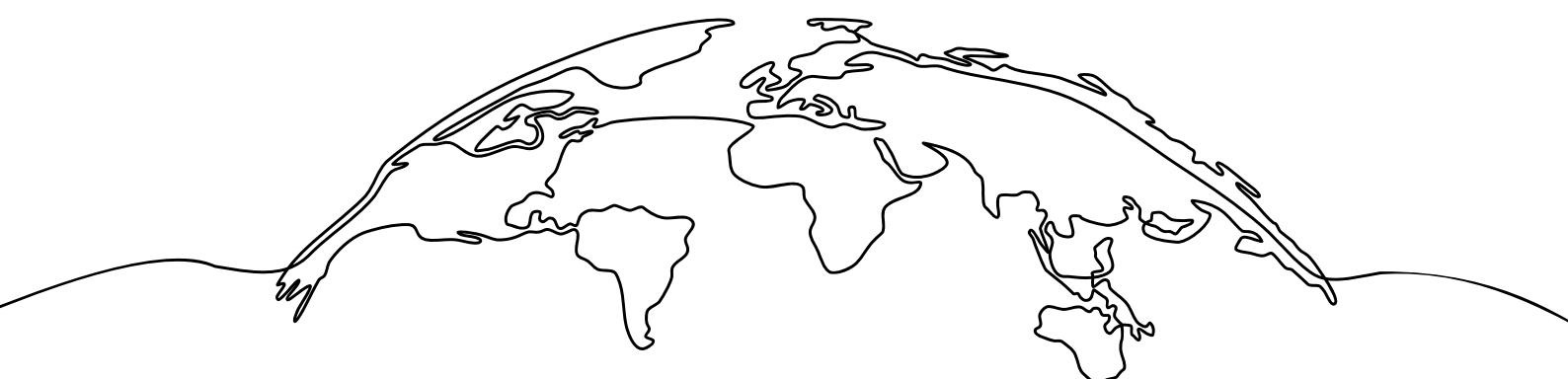
أعادت العديد من الاقتصادات هيكلة إداراتها الضريبية لإدخال وكالة ضريبية قائمة على أساس وظيفي، غالباً ما تكون خطوة حاسمة في إدخال بوابة إلكترونية لتقديم الطلبات والدفع للضرائب الرئيسية، ركزت اقتصادات أخرى على تخفيف العنصر الإداري للامتثال الضريبي من خلال الاستثمار في برامج ضريبية جديدة، وإعداد التقارير في الوقت الفعلي وتحليلات البيانات، إلى جانب توفير مجموعة واسعة من برامج خدمة داعي الضرائب.

بحلول عام 2018، نفذ 106 اقتصادات بشكل كامل الإيداع الإلكتروني ودفع الضرائب. ثلاثة وستون منهم تبنوا أنظمتهم على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. يعتبر الإيداع الإلكتروني والدفع أكثر شيوعاً في اقتصادات ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يوجد 33 نظاماً من أصل 34 لديها مثل هذه الأنظمة، تليها أوروبا وأسيا الوسطى، حيث يستخدم 22 اقتصاداً من أصل 23 أنظمة إلكترونية. من المرجح أن يستمر التوسع في أنظمة الإيداع والدفع الإلكترونية. في السنوات القليلة المقبلة، يخطط العديد من الاقتصادات الأخرى ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بعد أن أدخلت متطلبات الإيداع الإلكتروني والدفع للشركات الكبيرة، لتوسيعها لتشمل الاقتصادات الأصغر.



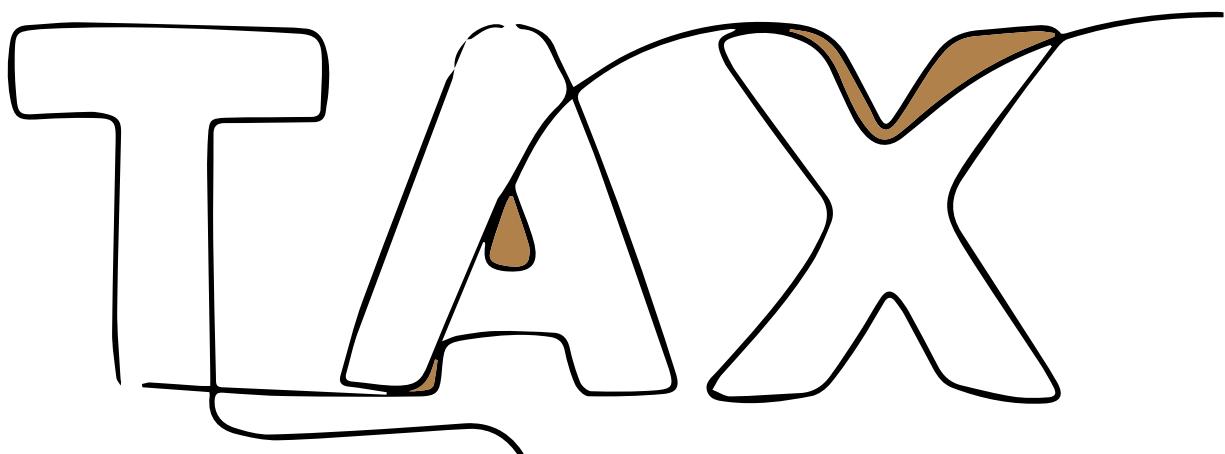
لقد كان للقدرة على تقديم ودفع الضرائب الإلكترونية تأثير إيجابي على الشركات في العديد من الاقتصادات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. في أوروجواي، على سبيل المثال، اعتمدت الحكومة قانون الشمول المالي في 9 مايو 2014، والذي تضمن الدفع الإلكتروني الإلزامي للضرائب الوطنية في محاولة لزيادة مستوى الاقتصاد الرقمي واستخدام الخدمات المصرفية بشكل تدريجي. كان معظم دافعي الضرائب يودعون ويدفعون ضرائبهم عبر الإنترنت بحلول أوائل عام 2016، عندما أضافت الحكومة ميزات جديدة إلى المنصة عبر الإنترنت. العديد من الإجراءات التي تم إجراؤها في السابق شخصياً في مكتب الضرائب - مثل التسجيل وطلبات شهادة الائتمان والمدفوعات وتقديم شهادات المحاسب - تتم إلكترونياً. يمكن لغالبية دافعي الضرائب الآن الوصول إلى البوابة الإلكترونية، ومع الميزات المحسنة للنظام، انخفض الوقت اللازم للامتثال للضرائب الرئيسية الثلاث التي يcasها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بمقدار 81 ساعة.

كانت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ثاني أكثر المناطق نشاطاً في إدخال مثل هذه الأنظمة، نفذت الصين إصلاحات ضريبية على الأعمال التجارية باستمرار على مر السنين، وحققت نتائج ملحوظة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006، على سبيل المثال، أمضت الشركات في بكين 832 ساعة سنوياً في المتوسط للتحضير والإيداع ودفع الضرائب، وكان عليهم سداد 37 دفعة من خلال ممارسة أنشطة الأعمال 2020، تم تقليل هذه المقاييس إلى 138 ساعة فقط في السنة وسبع مدفوعات، بدأت الصين برنامج تحديث الضرائب الخاص بها - والذي تضمن إعادة تحديد حصص الضرائب بين السلطات الضريبية المختلفة والانتقال من ضرائب المبيعات إلى ضرائب القيمة المضافة - في أوائل التسعينيات، منذ ذلك الحين، نفذت الصين العديد من التحسينات على نظامها الضريبي، بما في ذلك إدخال خط ساخن لخدمات دافعي الضرائب (2005)، وتشكيل إدارة خدمات دافعي الضرائب المتخصصة، وتقديم الملفات عبر الإنترنت ودفع الضرائب الرئيسية (2008)، وحملة من أجل تحسين التعاون بين إدارة الضرائب الحكومية ومكاتب الضرائب المحلية، وتقديم الإخطارات الإلكترونية لدافعي الضرائب وتقليل عدد الإقرارات الضريبية لبعض دافعي الضرائب (2013) في عام 2014 الصين خدمة دافعى الضرائب المتكاملة إن وجود نظام إلكتروني في حد ذاته لا يضمن أن دافعى الضرائب سيشهدون انخفاضاً في وقت الامتثال، في كثير من الأحيان، يمكن أن يواجه دافعو الضرائب مشكلات في استخدام أنظمة الإيداع والدفع الإلكترونية، إما بسبب التغرات والأخطاء في النظام أو نقص التدريب والتوجيه لدافعي الضرائب. تعالج العديد من إدارات الضرائب مثل هذه المشكلات عن طريق تحديث أنظمتها عبر الإنترنت باستمرار.



## 4-2-6 إدارة ضريبية فعالة من خلال عمليات تدقيق ضريبية قائمة على المخاطر

تظهر العديد من الدراسات أن إدارة الضرائب والسياسة الضريبية تؤثر على مستوى السمة غير الرسمية والإنتاجية في الاقتصاد، يساهم العبء الضريبي الأعلى في انتشار السمة غير المنظمة، الشركات غير الرسمية هي تلك التي تتجنب دفع كامل مبلغ الضريبة المستحقة من خلال التهرب الضريبي، تتمتع الشركات غير الرسمية بميزة تكلفة نسبية على منافسيها الممثلين للضرائب، يرقى هذا إلى دعم كبير محتمل، مما يسمح للشركات غير الرسمية بالبقاء في العمل على الرغم من انخفاض الإنتاجية وزيادة وزنها في الاقتصاد على حساب الشركات الأكثر إنتاجية، ويؤكد التحليل التجاري لصندوق النقد الدولي باستخدام بيانات على مستوى الشركة للتصنيع في الأسواق الناشئة أن الشركات التي تفيد بأن 30% فقط من مبيعاتها أقل إنتاجية من الشركات المتوفقة مع 100%.



يمكن للإدارة الضريبية الفعالة أن تخفف من آثار العبء الضريبي المرتفع وتساعد على تقليل مستوى السمة غير المنظمة في الاقتصاد، يمكن اعتماد عدة تدابير لتقوية الإدارة الضريبية. ومع ذلك، ربما يكون الأهم من ذلك هو اعتماد عمليات تدقيق الضرائب على أساس المخاطر. تعتبر عمليات التدقيق الضريبي، التي تعتبر ضرورية لإعداد تقارير ضريبية موثوقة، أكثر فعالية عندما تكون قائمة على المخاطر وعندما يكون المدققون الضريبيون مدربين تدريباً جيداً، التدقيق حيث يوجد خطأ في الإقرار الضريبي أو دفع أقل من الالتزامات الضريبية المستحقة. في عام 2017، أصدرت هيئة الإيرادات في موريشيوس إرشادات جديدة لمطالبات سداد ضريبة القيمة المضافة بناءً على مستوى مخاطر الشركة بموجب التوجيه الجديد، يمكن اعتبار الشركات منخفضة المخاطر مؤهلة لعملية استرداد سريعة دون أي مراجعة أو تدقيق إضافي ويتم سداد المبلغ المسترد في غضون خمسة أيام تقويمية، الشركات التي تم تقييمها إلى المستوى الثاني من المخاطر - والتي تشمل تلك التي لديها مطالبة بسيطة باسترداد نقدى لضريبة القيمة المضافة مثل دراسة حالة ممارسة أنشطة الأعمال - يتم استردادها أيضاً بسرعة (في غضون 15 يوماً تقويمياً). ستخضع هذه المطالبات فقط لمراجعة مكتوبة للوثائق دون أي تفاعل مع دافع الضرائب، بالنسبة للحالات التي تم تقييمها على أنها عالية المخاطر، تجري مصلحة الضرائب تدقيقاً قبل الموافقة على مطالبة السداد أو رفضها لقد عدلت أرمينيا قانون ضريبة القيمة المضافة للسماح باسترداد المبالغ النقدية لجميع الحالات اعتباراً من عام 2018، لم تعد المبالغ المستردة النقدية لضريبة القيمة المضافة مقتصرة على التجار الدوليين. في عام 2018، أدخلت كوت ديفوار نظاماً إلكترونياً لإدارة القضايا لمعالجة المبالغ المستردة من ضريبة القيمة المضافة.



## 3-4 النظام الضريبي

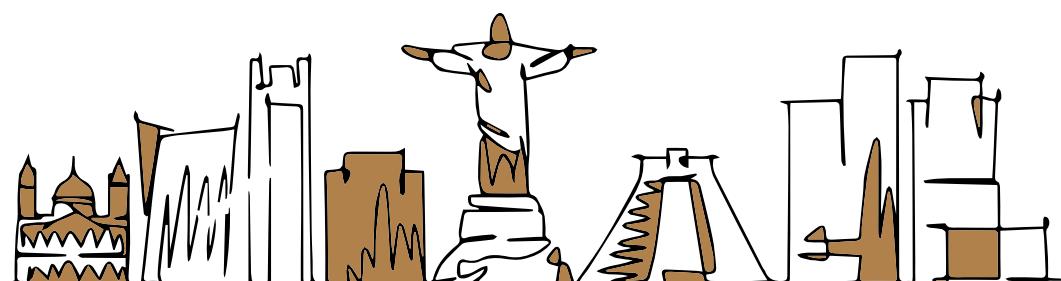
### 1-3-4 أهمية المراجعة الدورية للمعدلات الضريبية

يعد مبلغ التكلفة الضريبية للشركات مهم للاستثمار والنمو عندما تكون الضرائب مرتفعة، تميل الشركات أكثر إلى الانسحاب من القطاع الرسمي، أظهرت دراسة أن معدلات الضرائب المرتفعة مرتبطة بعده أقل من الأعمال الرسمية وانخفاض الاستثمار الخاص ترتبط الزيادة البالغة 10 نقاط مئوية في معدل ضريبة الدخل الفعلي على الشركات بانخفاض في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يصل إلى نقطتين مئويتين وانخفاض في معدل دخول الأعمال بحوالي نقطة مئوية واحدة إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي يقلل الإنتاج على مدى السنوات الثلاث المقبلة بحوالي 3%，تشير الأبحاث التي تبحث في قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن مكان الاستثمار إلى أن زيادة نقطة مئوية واحدة في معدل ضريبة الدخل القانوني على الشركات ستقلل من الأرباح المحلية من الاستثمار الحالي بنسبة 1.3% في المتوسط تؤدي الزيادة بنقطة واحدة في معدل ضريبة الدخل الفعلي على الشركات إلى تقليل احتمالية تأسيس شركة تابعة في الاقتصاد بنسبة 2.9%.

تعتبر ضرائب الأرباح جزءاً فقط من إجمالي تكلفة ضريبة الأعمال (حوالي 39% في المتوسط). في جمهورية فنزويلا على سبيل المثال، تعتمد الضريبة الاسمية على دخل الشركات على مقاييس تصاعدي يتراوح بين 15 و 34%. من صافي الدخل، لكن إجمالي فاتورة ضريبة الأعمال - حتى بعدأخذ الخصومات والإعفاءات في الاعتبار - هو 73.31% من التجاري الربح الناتج عن سلسلة من الضرائب الأخرى (ضريبة الأرباح، وأربع ضرائب ومساهمات عمل، وضريبة المبيعات، وضريبة الملكية، وضريبة العلوم والتكنولوجيا والابتكار)

يمكن أن يؤدي الحفاظ على معدلات الضرائب عند مستوى معقول إلى تشجيع تنمية القطاع الخاص وإضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية، تعد معدلات الضرائب المتواضعة ذات أهمية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تساهم في النمو الاقتصادي والتوظيف ولكنها لا تضيف بشكل كبير إلى الإيرادات الضريبية، التوزيعات النموذجية للإيرادات الضريبية حسب حجم الشركة للاقتصادات في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وتُظهر شمال إفريقيا أن المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تشكل أكثر من 90% من دافعي الضرائب ولكنها تساهم فقط بنسبة 25-35% من الإيرادات الضريبية، قد لا يضيف فرض تكاليف ضريبية عالية على شركات بهذا الحجم الكثير إلى عائدات الضرائب الحكومية، لكنه قد يتسبب في انتقال الشركات إلى القطاع غير الرسمي أو الأسوأ من ذلك، إيقاف عملياتها.

في البرازيل، أنشأت الحكومة وهو نظام ضريبي مصمم لتبسيط تحصيل الضرائب للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، خفض البرنامج التكاليف الضريبية الإجمالية بنسبة 8% وساهم في زيادة بنسبة 11.6% في معدل ترخيص الأعمال، وزيادة بنسبة 6.3% في تسجيل المشروعات متناهية الصغر، وزيادة بنسبة 7.2% في عدد الشركات المسجلة لدى مصلحة الضرائب. ارتفع تحصيل الإيرادات بنسبة 7.4% نتيجة لزيادة مدفوعات الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي.



تهتم الشركات بما يحصلون عليه من ضرائبهم، تعد البنية التحتية عالية الجودة أمراً بالغ الأهمية للتشغيل السليم للاقتصاد لأنها تلعب دوراً مركزاً في تحديد موقع النشاط الاقتصادي وأنواع القطاعات التي يمكن أن تتطور، تعتبر القوة العاملة السليمة أمراً حيوياً لتنافسية الاقتصاد وإناجيته - الاستثمار في توفير الخدمات الصحية ضروري لأسباب اقتصادية وأخلاقية. يزيد التعليم الأساسي من كفاءة كل عامل، ويسمح التعليم العالي، والتدريب الجيدان للاقتصادات بالارتقاء في سلسلة القيمة إلى ما وراء عمليات الإنتاج البسيطة والمنتجات..

تحتفل الكفاءة التي يتم بها تحويل الإيرادات الضريبية إلى سلع وخدمات عامة حول العالم. تُظهر البيانات الحديثة من مؤشرات التنمية العالمية ومؤشر التنمية البشرية أن اقتصادات مثل أيرلندا ومالزيا - التي تتمتع جميعها بمعدلات ضريبية منخفضة نسبياً - تولد إيرادات ضريبية بكفاءة وتحول المكاسب إلى سلع وخدمات عامة عالية الجودة (الشكل 2). تظهر البيانات عكس ذلك بالنسبة لأنغولا وأفغانستان. غالباً ما تزيد التنمية الاقتصادية من الحاجة إلى إيرادات ضريبية جديدة لتمويل الإنفاق العام المتزايد. في الوقت نفسه، يتطلب الاقتصاد أن يكون قادراً على تلبية تلك الاحتياجات، لكن الأهم من مستوى الضرائب هو كيفية استخدام الإيرادات. في الاقتصادات النامية، لا تعد معدلات الضرائب المرتفعة وضعف الإدارة الضريبية هي الأسباب الوحيدة لأنخفاض معدلات تحصيل الضرائب. حجم القطاع غير الرسمي مهم أيضاً؛ القاعدة الضريبية أضيق كثيراً لأن معظم العاملين في القطاع غير الرسمي يتلقون أجوراً منخفضة جدًا.

معدلات الضرائب المرتفعة لا تؤدي دائمًا إلى خدمات عامة جيدة الصورة.



#### 4-3-2 أهمية أنظمة الاسترداد في ضريبة القيمة المضافة

يعد استرداد ضريبة القيمة المضافة جزءاً لا يتجزأ من أي نظام حديث لضريبة القيمة المضافة، من حيث المبدأ، يقع الحد القانوني لضريبة القيمة المضافة على المستهلك النهائي، وليس على الأنشطة التجارية، وفقاً لإرشادات السياسة الضريبية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يجب أن يكون نظام ضريبة القيمة المضافة محايضاً وفعلاً. سيؤدي عدم وجود نظام فعال لاسترداد ضريبة القيمة المضافة للشركات التي لديها فائض في ضريبة المدخلات في فترة ضريبية معينة إلى تقويض هذا الهدف، يمكن أن يكون لضريبة القيمة المضافة تأثير مشوه على أسعار السوق والمنافسة وبالتالي تقييد النمو الاقتصادي.



يمكن أن تكون عمليات رد الأموال نقطة ضعف رئيسية في أنظمة ضريبة القيمة المضافة، هذا الرأي مدعوم بدراسة تفحص آليات استرداد إدارة ضريبة القيمة المضافة في 36 اقتصاداً حول العالم، حتى في الاقتصادات التي توجد فيها إجراءات استرداد، غالباً ما تجد الشركات أن العملية معقدة. فحصت الدراسة معاملة السلطات الضريبية لائتمانات ضريبة القيمة المضافة الزائدة، وحجم مطالبات الاسترداد، والإجراءات التي يتبعها المطالبون بالاسترداد، والوقت اللازم لسلطات الضرائب لمعالجة المبالغ المسترددة. وجدت الدراسة أن الحدود الزمنية القانونية لاسترداد الأموال أمر بالغ الأهمية ولكن غالباً لا يتم تطبيقها في الممارسة العملية.

غالباً ما تكون حالات التأخير وعدم الكفاءة في أنظمة استرداد ضريبة القيمة المضافة نتيجة للمخاوف من إساءة استخدام النظام وعرضه للاحتياط، بسبب هذا القلق، وضعت العديد من الاقتصادات تدابير لتخفيض وتقليل اللجوء إلى نظام استرداد ضريبة القيمة المضافة وإخضاع مطالبات الاسترداد لفحوصات إجرائية شاملة. وهذا أيضاً أحد الأسباب التي تجعل، في بعض الاقتصادات، ليس من غير المألوف أن تؤدي المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة تلقائياً إلى إجراء تدقيق مكلف، مما يقوض الفعالية الإجمالية للنظام وظهور النتائج أنه، من الناحية العملية، فقط 107 من الاقتصادات التي يغطيها تقرير ممارسة الأعمال تسمح باسترداد نقدى لنفسي ضريبة القيمة المضافة في هذا السيناريو، يستثنى هذا الرقم 26 اقتصاداً لا تفرض ضريبة القيمة المضافة وخمسة اقتصادات يتم فيها إعفاء شراء آلة من ضريبة القيمة المضافة، تقييد بعض الاقتصادات الحق في تلقي استرداد نقدى فوري لأنواع معينة من دافعي الضرائب مثل المصدرات والسفن والسفارات وغيرـ منظمات الربح. هذا هو الحال في 34 اقتصاداً بما في ذلك بيلاروسيا وبوليفيا وكولومبيا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور وكازاخستان ومالي والفلبين.



في الاقتصادات الأخرى، يُسمح للشركات فقط بالمطالبة باسترداد الرصيد الزائد لفترة زمنية محددة (أربعة أمثلة، أربعة أشهر). يتم رد صافي رصيد ضريبة القيمة المضافة إلى الشركة فقط بعد انتهاء هذه الفترة. هذا هو الحال في 26 اقتصاداً من بين 190 اقتصاداً تم قياسها بواسطة ممارسة أنشطة الأعمال وقد لا تسمح التشريعات في الاقتصادات الأخرى - عادةً تلك التي لديها قدرة إدارية أو مالية أضعف للتعامل مع المبالغ المستردة النقدية - بالmbالغ المستردة بشكل مباشر. بدلاً من ذلك، تطلب السلطات الضريبية من الشركات ترحيل مطالبة وتعويض المبلغ الزائد مقابل ضريبة القيمة المضافة المستقبلية.

فيما يتعلق بالفحوصات الإجرائية، في 77 من 107 اقتصادات تسمح باسترداد نقدى لنفس ضريبة القيمة المضافة في سيناريو حالة ممارسة أنشطة الأعمال، من المحتمل أن تؤدي المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة إلى إجراء مراجعة إضافية قبل الموافقة على استرداد نقدى لنفس ضريبة القيمة المضافة. ترتبط برامج التدقيق الفعالة وأنظمة سداد ضريبة القيمة المضافة ارتباطاً وثيقاً، تختلف عمليات التدقيق الضريبي (المباشرة وغير المباشرة) في نطاقها وتعقيدها، وتتراوح من تدقيق كامل - والذي يستلزم عادةً فحصاً شاملًا لجميع المعلومات ذات الصلة بحساب الالتزام الضريبي لداعي الضرائب في فترة معينة - إلى تدقيق محدود النطاق وهو يقتصر على مشكلات محددة في الإقرار الضريبي أو تدقيق ذو إصدار واحد يقتصر على عنصر واحد أما في كندا والدنمارك وإيطاليا والنرويج، من المرجح أن يؤدي طلب استرداد ضريبة القيمة المضافة إلى إجراء تدقيق بالمراسلات، الأمر الذي يتطلب تفاصيلاً أقل مع المدقق وأعمالاً ورقية أقل. على النقيض من ذلك، في معظم الاقتصادات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث من المرجح أن يتم إجراء مراجعة الحسابات، يتعرض دافعي الضرائب لمراجعة ميدانية يزور فيها المدقق مقر دافع الضرائب.



بقدر ما يتعلّق الأمر بتنسيق طلب استرداد ضريبة القيمة المضافة، في 52 من 107 اقتصادات، يتم احتساب استرداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة وطلبها ضمن الإقرار الضريبي القياسي المقدم في كل فترة محاسبية. في الاقتصادات الأخرى، يختلف إجراء الطلب من تقديم طلب منفصل أو خطاب أو نموذج لاسترداد ضريبة القيمة المضافة إلى إكمال قسم معين في إقرار ضريبة القيمة المضافة وكذلك إعداد بعض المستندات الإضافية.

### **3-3-4 اعتماد قاعدة ضريبية واحدة**

بعد أكثر من قرنين من إعلان آدم سميث أن البساطة هي إحدى ركائز نظام ضريبي فعال، لا تزال الضرائب المتعددة - حيث تخضع القاعدة الضريبية نفسها لأكثر من معاملة ضريبية واحدة - تجعل الامتثال الضريبي أمراً مزعجاً ومرهقاً لداععي الضرائب، تزيد الضرائب المتعددة من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية للشركات لأنها تزيد من عدد المدفوعات التي يتبعن إليها دفعها، وفي كثير من الأحيان، وقت الامتثال. يجب ملء نماذج مختلفة، غالباً ما تتطلب طرقاً متعددة لحساب الضرائب، يؤدي تعدد الضرائب أيضاً إلى تعقيد إدارة الضرائب للسلطات الضريبية ويزيد من تكلفة إدارة الإيرادات للحكومات. علاوة على ذلك، يمكن للضرائب المتعددة أن تقلل من ثقة المستثمرين في الاقتصاد ستة وأربعون اقتصاداً وفقاً لممارسة أنشطة الأعمال تفرض ضريبة واحدة لكل قاعدة ضريبية. ضريبة واحدة تبقى الأمور بسيطة. يتطلب وجود المزيد من أنواع الضرائب مزيداً من التفاعل بين الشركات ووكالات الضرائب ويمكن أن يعقد الامتثال الضريبي.

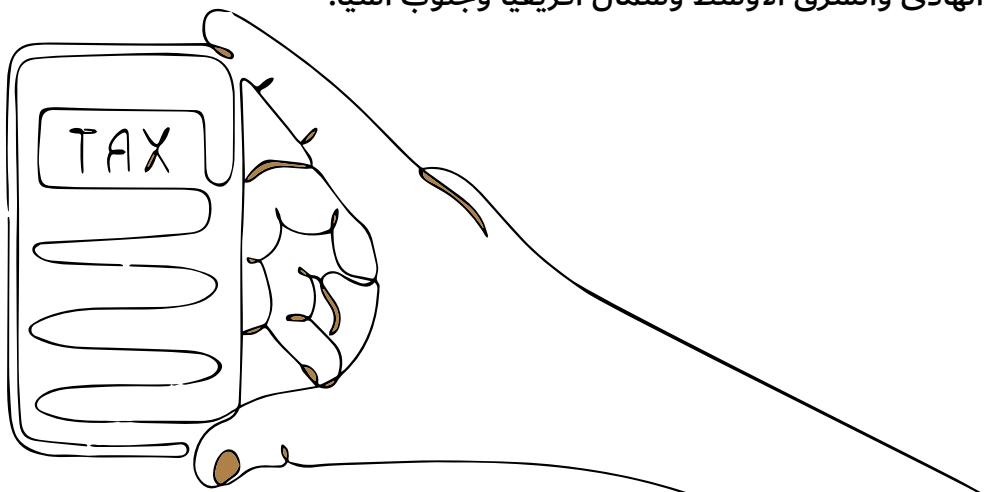
بدءاً من عام 2010، لم تعد الشركات في جمهورية كوريا مطالبة بإجراء حسابات منفصلة لضرائب الملكية وضرائب تخطيط المدن المفروضة على نفس القاعدة (تم دمج الضرائب مع ضرائب أخرى). علاوة على ذلك، بعد محاولة توحيد قوانين الضمان الاجتماعي والإدارة، يمكن للشركات اليوم تقديم ودفع أربع ضرائب ومساهمات عمالية بشكل مشترك. هم، في الواقع، معاة من الحاجة إلى تقديم عوائد إضافية وتحمل تكاليف الامتثال الضريبي الإضافية تم إطلاق ضريبة السلع والخدمات (GST) في الهند في 1 يوليو 2017، بعد ما يقرب من 20 عاماً من المناقشات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات. تحت شعار "أمة واحدة، ضريبة واحدة"، دمجت ضريبة السلع والخدمات الفردية 17 ضريبة وجباية مركزية وحكومية، بما في ذلك ضريبة الإنتاج المركزية وضريبة الخدمات والرسوم الجمركية الإضافية وضريبة القيمة المضافة الحكومية في ضريبة واحدة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحديث وتحسين الشفافية بشكل كبير في الهند وضمان انخفاض تكلفة الامتثال. أدى دمج العديد من الضرائب غير المباشرة إلى تقليل عدد مدفوعات الضرائب ومن المتوقع أيضاً أن يقلل الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات الضريبية والإيداع والدفع. بالإضافة إلى ذلك، ألغى النظام الضريبي الموحد أيضاً الحاجة إلى نقاط التفتيش بين الدول على الحدود بين الولايات وقلل من وقت السفر بين الدول لشحنات البضائع.

في السنوات الخمس عشرة الماضية، ألغى 62 اقتصاداً بعض الضرائب أو دمجها لتبسيط الامتثال الضريبي وخفض التكاليف على الشركات. هناك طريقة أخرى لتسهيل الامتثال عندما تخضع الشركات للعديد من الضرائب وهي السماح بالتسجيل المشترك ودفع الضرائب المفروضة على نفس القاعدة. على سبيل المثال، تواجه الشركات في كولومبيا أربع ضرائب مختلفة على الرواتب - ولكن يمكنها الوفاء بهذه الالتزامات الضريبية عن طريق ملء نموذج واحد فقط وإجراء دفعه واحدة لجميع الضرائب الأربع كل شهر، في معظم الاقتصادات ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تدفع الضرائب المفروضة على نفس القاعدة وتقدم بشكل مشترك، ونتيجة لذلك، يبلغ متوسط عدد المدفوعات عبر جميع الاقتصادات في تلك المجموعة 10 فقط. قارن هذا بمتوسط 23 دفعه عبر 190 دفعه، الاقتصادات المقاسة من خلال ممارسة الأعمال التجارية، اعتمد التقدير الذي كأداة فعالة في تحصيل الضرائب مدفوعة بالرغبة في خفض التكاليف الإدارية للسلطات الضريبية وبمساعدة التكنولوجيا الحديثة، تبنيت معظم الاقتصادات مبدأ التقييم الذاتي. يحدد دافعو الضرائب مسؤوليتهم



بموجب القانون ويدفعون المبلغ الصحيح. بالنسبة للحكومات، تضمن أنظمة وبرامج الكمبيوتر للتقييم الذاتي، عندما تعمل بشكل جيد، مراقبة الجودة الفعالة. تتيح أنظمة التقييم الذاتي عموماً إمكانية تحصيل الضرائب في وقت مبكر وتقليل احتمالية الخلافات حول التقييمات الضريبية كما أنها تقلل من السلطة التقديرية لمسؤولي الضرائب وتقلل من فرص الفساد ومن ناحية أخرى، تظهر الدراسة التجريبية التي أجراها يسوار أن يتم تسهيل سلوك الامتثال الضريبي من خلال تنفيذ نظام التقييم الذاتي. لكي يكون التقييم الذاتي فعالاً، يجب تقديم وتنفيذ بشكل صحيح، مع قواعد شفافة، وعملية إعداد التقارير الآلية، والعقوبات على عدم الامتثال وإجراءات تقييم المخاطر لعمليات التدقيق، إلى جانب هذه الإجراءات، تعد الشفافية بشأن استخدام الأموال العامة وكذلك السيطرة على الفساد من العوامل المهمة في تعزيز الأخلاق الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي.

تميل الاقتصادات التي أدخلت نظمتها الضريبية مؤخراً أو أجرت مراجعة كبيرة للوائح الضريبية إلى اعتماد مبادئ التقييم الذاتي، وتشمل هذه جميع الاقتصادات في أوروبا وأسيا الوسطى وما يقرب من ثلثي الاقتصادات في شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا.



#### 4-3-4 تيسير طرق سداد الضريبة

أظهرت بيانات جديدة عن الإصلاح الضريبي أنه على مدار الخمسة عشر عاماً التي كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقارن فيها الأنظمة الضريبية على مستوى العالم، سهلت البلدان على الشركات دفع ضرائبهما، بالنسبة للاقتصادات الـ 174 المشمولة في التحليل، كان هناك انخفاض بنسبة 32% في عدد مدفوعات الضرائب المطلوبة منذ عام 2004. وخلال نفس الفترة، انخفض متوسط المدة التي تقضيها الشركات في الوفاء بالالتزاماتها الضريبية بنسبة 27%. لقد كانت هذه التحسينات مدفوعة إلى حد كبير بالتقدم في التكنولوجيا، وتحديداً تنفيذ أنظمة الإيداع الإلكتروني والدفع. في عام 2004، كان لدى 43 اقتصاداً نظاماً عبر الإنترنت لتقديم الضرائب ودفعها بعد خمسة عشر عاماً، أكثر من ضعف العدد - 106 - يفعلون. بالإضافة إلى ذلك، شاع نوعان آخران من الإصلاحات خلال نفس الفترة، توحيد الضرائب وخفض معدلات الربح.

كان التقدم الملحوظ في تسهيل دفع الضرائب في أوروبا الشرقية، مولدوفا، بيلاروسيا، أوكرانيا، كوسوفو ورومانيا من بين البلدان التي حققت أكثر من غيرها في هذا المجال على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. في عام 2013، على سبيل المثال، طورت رومانيا نظاماً إلكترونياً لتقديم ودفع ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة وجميع مساهمات العمل الإلزامية.

الصين هي دولة أخرى نفذت بنجاح إصلاحات ضريبية على الأعمال التجارية باستمرار على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية. في عام 2004، أمضت الشركات في بكين 832 ساعة سنوياً في المتوسط للتحضير وتقديم الملفات ودفع الضرائب، وكان عليها سداد 37 دفعه. بحلول عام 2018، تم تخفيض هذا إلى 138 ساعة في السنة وسبع مدفوعات. نفذت الصين أيضاً العديد من التحسينات على نظمها الضريبي، بما في ذلك إدخال خط ساخن



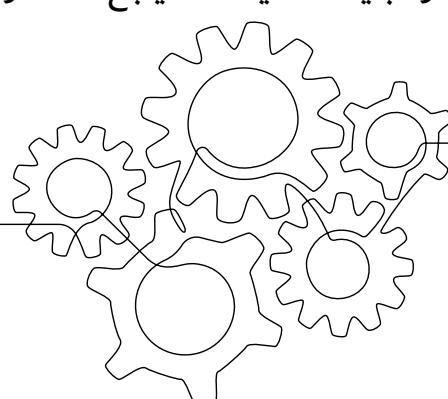
لخدمات دافعي الضرائب (2005)، وتشكيل إدارة متخصصة لخدمات دافعي الضرائب، وتقديم الملفات عبر الإنترنت ودفع الضرائب الرئيسية (2008)، وهي حملة لتحسين التعاون بين إدارة الضرائب الحكومية ومكاتب الضرائب المحلية (2013)، وتكامل وظائف خدمات دافعي الضرائب من خلال تطبيق ضرائب على الأجهزة المحمولة (2014)، ومؤخرًا، مشاركة البيانات بين الهيئات الحكومية.

قامت الاقتصادات المتقدمة أيضًا بتحسين إداراتها الضريبية خلال هذه الفترة، لصالح دافعي الضرائب والسلطات الضريبية. أطلقت إسبانيا وهي منصة إلكترونية متكاملة للإدارة العامة بأكملها في عام 2014. يقبل النظام الجديد الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت ويسترجع البيانات التاريخية لملا حقول معينة تلقائياً في نماذج العام الحالي. كما وسعت إسبانيا استخدام نظام الفواتير الإلكترونية. وأصبح الإيداع الإلكتروني واسع الانتشار في إفريقيا. أطلقت رواندا أول نظام إلكتروني للإيداع لضريبة دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة، ومساهمات العمالة في عام 2012. وهناك خطوة ثانية على الطريق: في عام 2018، بدأت الدولة في استبدال آلات الفوترة الإلكترونية المادية (EBMs) ببرامج قائمة على الإنترنت يتم تقديمها مجانًا لجميع دافعي الضرائب المسجلين في ضريبة القيمة المضافة.

اتخذت البلدان في جميع أنحاء العالم مجموعة من الخطوات الأخرى لتخفييف الامتثال للالتزامات الضريبية خلال نفس فترة الـ 15 عامًا، مثل تقليل وتيرة الإقرارات الضريبية والمدفوعات من خلال دمج الضرائب أو السماح بدفع العديد من الضرائب بشكل مشترك. بدأت جمهورية كوريا في السماح للشركات بدمج وتقديم ضرائب ومساهمات عمالية مشتركة في عام 2011. وقد سمحت ألبانيا بدفع ضرائب دخل الشركات كل ثلاثة أشهر وليس شهريًا منذ عام 2013. وفي نفس العام، دمجت طاجيكستان الحد الأدنى من ضريبة الدخل مع الشركة ضريبة الدخل وإلغاء ضريبة مبيعات التجزئة. كندا الموحدة ضرائب المبيعات الفيدرالية والبلدية في عام 2010.

لعدة سنوات بعد الأزمة المالية العالمية 2009-2007، كان تخفيض معدلات ضريبة الأرباح هو أكثر أنواع الإصلاح الضريبي شيوعًا. في عام 2018، بلغ متوسط إجمالي معدل الضريبة في 190 اقتصاداً 40.5% من الأرباح، أي أقل بمقدار 12.5 نقطة مئوية مما كان عليه قبل 15 عامًا. عادة ما يتم الجمع بين التخفيضات في معدلات ضريبة الأرباح والجهود المبذولة لتوسيع القاعدة الضريبية من خلال إلغاء الإعفاءات والزيادات في ضريبة القيمة المضافة. قامت العديد من الاقتصادات بإجراء هذه التخفيضات تدريجياً. على سبيل المثال، خفضت المملكة المتحدة معدل ضريبة الدخل على الشركات بمقدار نقطة أو نقطتين مئويتين سنويًا على مدى اثنين عشر عاماً.

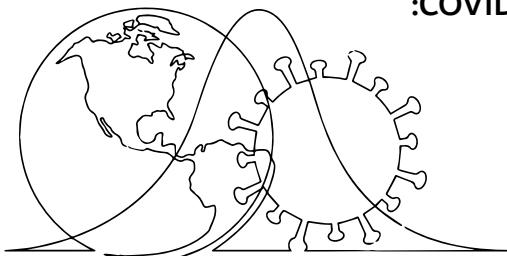
في أعقاب هذه الاتجاهات الثلاثة في تخفييف مدفوعات الضرائب - إدخال أنظمة الإيداع والدفع الإلكتروني؛ توحيد الضرائب؛ وتخفيض معدلات الربح - يمكن أن يتبع البحث من خلال التركيز على ما يهم حقاً: هل يتم بالفعل تحصيل المزيد من الضرائب، وكيف يتم نشر هذه الإيرادات الضريبية الإضافية؟ بمجرد أن ترى الشركات فوائد ضرائبها فيما يتعلق بتحسين التعليم أو البنية التحتية، فقد يتبع ذلك دورة فعالة من ربط مدفوعات الضرائب بتحسين تقديم الخدمات العامة.



#### 4-3-5 استخدام جائحة كوفيد 19 لبناء أنظمة ضريبية أفضل

وسط جائحة COVID-19، تحدث التغييرات التي قد تستغرق عادةً بعض سنوات في غضون بضعة أشهر فقط. على سبيل المثال، زاد الإقبال على التجارة الإلكترونية واعتماد مؤتمرات الفيديو بسرعة. هذه السمة المميزة للأزمات - التي يمكنها تسريع الاتجاهات البطيئة الحركة - يمكن تسخيرها من قبل أولئك الذين يسعون إلى إحداث تغيير إيجابي، مما يوفر ارتفاعاً نادراً في الأوقات القاتمة والصعبة. وفي مجال واحد حيث يمكن تطبيق هذا هو الضرائب. يمكن للحكومات والسلطات الضريبية استخدام فترة الاضطراب هذه لإثبات الكفاءة والإنصاف والمساءلة أمام المواطنين. من خلال القيام بذلك، يمكنهم بناء مخزون من حسن النية بسرعة من شأنه أن يدفع أرباحاً جيداً في المستقبل في شكل امتثال ضريبي أعلى. من ناحية أخرى، إذا أساءت الحكومات التعامل مع هذه اللحظة التاريخية، فإن الضرر الذي لحق بشرعيتها قد يضعف الامتثال الطوعي ويقوض عائدات الضرائب بعد فترة طويلة من انحسار الوباء.

وفقاً لبرنامج الابتكارات في الامتثال الضريبي التابع للبنك الدولي، فإن الحكومات لديها ثلاثة أدوات يمكن أن تسحبها لتعزيز الامتثال الضريبي: الإنفاذ والتسهيل والثقة ("E-F-T"). زيادة الإنفاذ تجعل من الصعب على دافعي الضرائب التهرب من التزاماتهم الضريبية، في حين أن تحسين التيسير يجعل من السهل الوفاء بها. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يتمثل دافعو الضرائب عندما يثقون في إتفاق مدفوعاتهم الضريبية بشكل فعال وعادل. يمكن للحكومات استخدام نهج "E-F-T" ثلاثي المحاور لإجراء تغييرات إيجابية ودائمة على الامتثال الضريبي خلال كل مرحلة من أزمة COVID-19:



#### المرحلة الأولى: الإغاثة

كما رأينا في المرحلة الأولى من الوباء، انخفضت عائدات الضرائب بشكل كبير في جميع أنحاء العالم حيث عرضت الإدارات الضريبية تأجيل مدفوعات الضرائب، وسجلت الشركات أرباحاً أقل بسبب الإغلاق، وحصل الأفراد على دخل أقل بسبب الإغلاق الإلزامي لأماكن العمل. بالإضافة إلى ذلك، قدمت العديد من الحكومات إعفاءات ضريبية للأسر والشركات في شكل تسريع استرداد الضرائب، والتنازل عن مختلف العقوبات، وتقليل أنشطة الإنفاذ. سمحت أفغانستان، على سبيل المثال، للشركات بتمديد لمرة واحدة لتأجيل مدفوعات ضرائب إيصالات الأعمال من مارس إلى مايو 2020، بينما علقت جورجيا ضريبة الدخل الشخصي لمدة ستة أشهر للمواطنين الذين يتلقون رواتب منخفضة للغاية.

إذا تمكنت هذه الإجراءات من إقناع دافعي الضرائب بأن الحكومة موجودة من أجلهم خلال فترة الانكماس الاقتصادي، فمن المرجح أن يتمثلوا للتزاماتهم الضريبية وربما يدعمون زيادة الضرائب بمجرد انحسار الأزمة. والعكس صحيح أيضاً: إذا شعر دافعو الضرائب بقصر التغيير، فمن غير المرجح أن يدعموا أعباء ضريبية أعلى أو إجراءات إنفاذ في المستقبل، لهذا السبب، من الضروري توزيع الإعفاء الضريبي بشكل عادل، الأمر الذي يتطلب التركيز على مساعدة الشركات الصغيرة والأسر الضعيفة، بالإضافة إلى "إنقاذ" الشركات الكبيرة.

في الوقت نفسه، يجب على السلطات الضريبية أيضاً أن تبذل كل ما في وسعها لضمان عدم زيادة الأعباء الضريبية فعلياً خلال هذه المرحلة، ولا سيما بالنسبة لأفقر الفئات؛ مع تحول الموارد إلى استجابة COVID-19، قد تزداد المدفوعات (غير الرسمية) للوصول إلى الخدمات - خاصة على المستوى المحلي - كما حدث في سيراليون أثناء وباء الإيبولا. وبدلاً من ذلك، تفرض بعض البلدان ضرائب أو جبايات مؤقتة على الطبقات المتوسطة والعلياً.



## المرحلة الثانية: إعادة الهيكلة

في مرحلة إعادة الهيكلة، يبدأ الناس في العودة إلى العمل ويستأنف النشاط الاقتصادي، وإن كان ذلك مع قيود جديدة. وستتطلع الحكومات إلى إعادة تشدید الإنفاذ لاستعادة النقص في الإيرادات. ومع ذلك، ينبغي عليهم مقاومة الأعباء الضريبية المتزايدة بشدة في وقت مبكر للغاية لتجنب خنق الاقتصاد المتعافي. قد يؤدي التركيز على الإنفاذ الذي لا يولي اهتماماً كبيراً لتحسين التيسير أو توليد الثقة إلى نتائج عكسية، قد تؤدي أهداف الإيرادات القاسية، على سبيل المثال، إلى خلق حواجز لمحصلي الضرائب لإخراج الأموال من قاعدة ضريبية مدمرة بالفعل، مما يتسبب في استياء ووقف النمو.

بدلاً من ذلك، يجب على الحكومات أن تأخذ نظرة طويلة وتحاول البناء على حسن النية المتولد في المرحلة الأولى، والتي ستكون حاسمة لتحقيق معدلات أعلى من الامتثال في المرحلة الثالثة. إحدى الاستراتيجيات التي يمكن لـإدارات الضرائب استخدامها هي اعتماد خطة اتصالات تربط صراحةً إجراءات الإعفاء المؤقت للمرحلة الأولى بالحاجة إلى الاستئناف التدريجي للضرائب في المراحلتين 2 و3، مع التأكيد على الشعور بالشراكة بين داعي الضرائب والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، يجب الإبقاء على تدابير التسهيل التي تم تقديمها في المرحلة الأولى والتي توفر الوقت على داعي الضرائب، مثل الخدمات الإلكترونية الموسعة، إذا كانت منطقية بعد الأزمة.

## المرحلة الثالثة: الانتعاش المرن

في مرحلة الانتعاش، يجب أن يبدأ الاقتصاد في الانتعاش ببطء مرة أخرى. في هذه المرحلة، من المرجح أن تحاول الحكومات خفض عجز الموارنة إما عن طريق زيادة الضرائب أو توسيع القاعدة الضريبية. إذا استخدمت الحكومات المراحلتين الأوليين لتعزيز شرعيتها وتأمين ثقة داعي الضرائب، فإن معدلات الضرائب الأعلى والتخفيضات في الإعفاءات الضريبية لديها فرصة جيدة لإيجاد دعم واسع بين داعي الضرائب.

ستكون زيادة الضرائب أسهل إذا كانت مدعومة باستراتيجية تسعى إلى تعزيز الثقة. يجب مقاومة الرغبة في توسيع القاعدة الضريبية لتشمل الاقتصاد غير الرسمي، حيث سيكون هذا القطاع قد تضرر بشدة من الأزمة. وبدلاً من ذلك، يمكن تحسين المساواة في النظام الضريبي - على سبيل المثال، من خلال إغلاق الثغرات المحلية والدولية للأفراد والشركات من أصحاب الثروات العالية. ومن المرجح أيضاً أن تتمتع الإجراءات الضريبية التي تساهم في "الانتعاش الأخضر"، مثل ضرائب الكربون، بدعم واسع.

باختصار، قد يكون هناك جانب مضيء لهذه الفترة الصعبة. إذا تمكنت الحكومات من اغتنام هذه الفرصة النادرة لإعادة تعريف العقد المالي من خلال فرض ضرائب ذكية ومتوازنة بعناية، فيمكنها بناء علاقة أكثر تعاوناً مع المواطنين، مما يؤدي إلى تغيير طويل الأمد مما سبق يتضح أن الاستدامة الضريبية مرتقبة بما يلي:

تقديم تسهيلات ضريبية موجهة: بعض الدول تفضل تقديم تسهيلات ضريبية موجهة وصريحة بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلاً من خفض معدل الضرائب بشكل عام.

الحفاظ على الضرائب الحدية عند حدود معتدلة: حيث أن رفع معدلات الضرائب فوق مستوى معين قد يؤدي إلى تقليل الناتج وخفض الإيرادات الضريبية.

تحسين وإصلاح الإدارة الضريبية: يجب أن ترتبط عملية خفض معدلات الضرائب بتبسيط النظام الضريبي وزيادة كفاءة الكيانات الإدارية الضريبية، وتأسيس نظام ضريبي أكثر شفافية.

تحفيض الآثار السلبية في الأجل القصير الناتجة عن خفض الضرائب على الشركات، من خلال الإعلان المبكر عن الخفض الضريبي المستقبلي بهدف حفز الاستثمارات قبل الخفض الفعلي، مقابلة أي خفض في معدلات الضرائب في الأجل القصير بتحسينات في القاعدة الضريبية في الأجل المتوسط.



- ✿ تقديم حوافز ضريبية لبعض الأنشطة أو لدعم التنمية الاقتصادية الإقليمية، ففي اليابان تخضع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقل دخلها عن 8 مليون ين لضريبة مخفضة قدرها 15% مقابل ضرائب نسبية على أرباح الشركات قدرها 30%.
- ✿ أهمية فرض ضرائب على المكاسب الرأسمالية: مع التمييز ما بين المكاسب الرأسمالية قصيرة الأجل (والناجمة في الغالب عن المضاربات) والمكاسب الرأسمالية طويلة الأجل.
- ✿ وفيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية فإن السياسة الضريبية غير كافية وحدها لتحسين عدالة توزيع الدخل، وأن سياسة الإنفاق الحكومي لها دور كبير في هذا السياق.



## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

1. إيفان بابا جورجيو ربط النقاط بين التمويل المستدام والاستقرار المالي مدونات صندوق النقد الدولي 2019.
2. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي في بلدان عربية مختارة: سياسات وممارسات" المكتب الإقليمي للبلدان العربية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة 2004.
3. - جابر محمد علي الكعبي، ياسر عمار عبد الحميد، شفافية الضريبة وآفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر " نحو إستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الفساد وتعزيز ثقافة النزاهة" ، هيئة النزاهة، بغداد، 2008.
4. حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعده السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية. رسالة ماجستير، غزة: الجامعة الإسلامية، فبراير 2014.
5. حسين الطلافحة وفيصل المناور تداعيات أزمة كوفيد- 19 على تحقيق أهداف التنمية المستدامة: مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون - العدد الثالث المعهد العربي للتخطيط 2020.
6. معهد التخطيط القومي سلسلة مذكرات خاصة عن إدارة المخاطر على المالية الحكومية في ظل الضغوط المالية سياسات المالية الحكومية للاستجابة لجائحة كوفيد 19 القاهرة 2020.
7. سلوى عبد الرحمن العيسى، أثر الإنفاق الحكومي على النم والاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2006.
8. سهير أبو العينين، دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر (مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام )، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (247) مصر 2013.
9. شكري رجب العشماوي: اقتصاديات الضرائب الدار الجامعية مصر الإسكندرية 2014.
10. صندوق النقد الدولي، النسخة المعدلة لدليل الشفافية المالية الحكومية إعداد إدارة شؤون المالية الحكومية - واشنطن 2007.
11. فهد مغيش حزيران الشمرى، قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 1990-2013، أطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء العراق 2015.
12. فيتور غاسبار، سياسات المالية الحكومية لعالم مختلف، مدونات صندوق النقد الدولي 10 يوليو 2020.
13. القمة العالمية للحكومات، التقرير العالمي لسياسات السعادة وجودة الحياة 2019، المجلس العالمي للسعادة وجودة الحياة دي الإمارات العربية المتحدة 2019.
14. كريستين لغارد، إصلاح، الإنفاق من أجل نمو مستدام واحتوائي في البلدان العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة فبراير 2018.

## ثانياً : المراجع الأجنبية

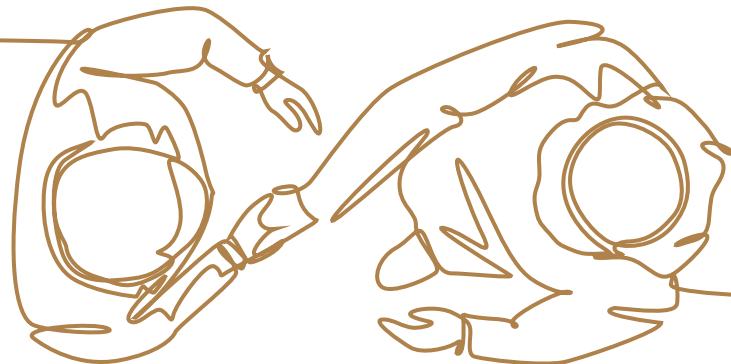
- 1- Baldwin, R and B Weder di Mauro (2020), Mitigating the Covid Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever It Takes, a oxEU.org eBook, CEPR Press.
- 2- Batini, N., L. Eyraud, and A. Weber (2014), "A Simple Method to Compute Fiscal Multipliers", IMF working Paper, WP/14/93 (Washington: International Monetary Fund).
- 3- Brondolo, John et al. 2008. "Tax Administration Reform and Fiscal Adjustment: The Case of Indonesia (2001-07)". IMF working paper2008 no 129.
- 4- Callen, Tim; Qu, Haonan, 2015, "Saudi Arabia: Tackling Emerging Economic Challenges To Sustain Growth (A Fiscal Framework to Support Growth and - Manage Dependence on Natural Resource Revenues)", Washington, D.C.: International Monetary Fund, ISBN: 978-1-49838-204-5.
- 5- Checherita, C. and Rother, P. 2010. "The impact of high and growing government debt on economic growth an empirical investigation for the euro area". European Central Bank working paper series No 1237 / august 2010.
- 6- Crandall, W. and Bodin, J.P. 2005. "Revenue Administration Reform in Middle Eastern Countries,1994–2004.
- 7- IMF working paper 2005 no 203.Crisis Fiscal Policy, ed. by C. Cottarelli, P. Gerson, and A. Senhadji (Cambridge: MIT)
- 8- Grigoli, F. and Eduardo Ley, "Quality of Government and Living Standards: Adjusting for The Efficiency of Public Spending", IMF Working Paper, WP/12/182, International Monetary Fund, Washington, July 2012.
- 9- Haan Timo de, et al., Sustainable leadership: Talent requirements for sustainable enterprises, from Russell Reynolds Associates Sustainable leadership, 2015.
- 10- Hargreaves, A. (2007). "Sustainable Leadership and Development in Education: Creating the Future, Conserving the Past." European Journal of Education, 42(2): 223-233.
- 11- Hauner, D. and Annette Kyobe, "Determinants of Government Efficiency", IMF Working Paper, WP/08/228, International Monetary Fund, Washington, September 2008.
- 12- Herrera, S. and Gaobo Pang, "Efficiency of Public Spending in Developing Countries: An Efficiency Frontier Approach", The World Bank, May 2005.  
[https://www.wto.org/english/news\\_e/spra\\_e/spra119\\_e.htm](https://www.wto.org/english/news_e/spra_e/spra119_e.htm).
- 13- Ilzetzki, E., 2011, "Fiscal Policy and Debt Dynamics in Developing Countries," Policy Research Working Paper Series 5666 (Washington: The World Bank).
- 14- OECD. (2020), "Tax and Fiscal Policy in Response to the Coronavirus Crisis: Strengthening Confidence and Resilience", Updated 19 May 2020.
- 15- PEFA. 2011. "Public Financial Management Performance Measurement Framework". PEFA Secretariat, Washington D.C.



منشورات

# دائرة المالية

Department of Finance



[www.dof.gov.ae](http://www.dof.gov.ae)



**DOF Call Center**  
**600500001**

**DOF Application**

